

Distr.: General
7 March 2017
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة السادسة والعشرون

فيينا، ٢٢-٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*

اتجاهات الجريمة على الصعيد العالمي والمسائل
وتدابير التصدي المستجدة في مجال منع الجريمة
والعدالة الجنائية

اتجاهات الجريمة على الصعيد العالمي والمسائل وتدابير التصدي المستجدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

مذكّرة من الأمانة

ملخص

أعدت هذه الوثيقة وفقاً للممارسة التي أرساها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره

١٨/١٩٩٠.

وكثيراً ما يفسّر منع الجريمة تفسيراً ضيقاً، يركز على الأساليب المستخدمة في حل مشاكل الجريمة المحلية. ولكن ما الذي يمكن تعلّمه من الاتجاهات الأوسع للجريمة، التي تضع المسائل الوطنية أو الدولية على المحك؟ يتضمن هذا التقرير لمحة موجزة عن بعض أكثر التحولات جذرية في اتجاهات الجريمة، ويتساءل عما قد تعنيه هذه الأمثلة فيما يتصل بدور نظام العدالة الجنائية، وبالسياسات المتعلقة بالجريمة بوجه عام. وهل يمكن حقاً أن تُحدث التدخلات المحددة الهدف فرقاً على النطاق الوطني أو الدولي؟

يتضمن التقرير لمحة عامة عن بعض حالات الانخفاض الهائل الواسع النطاق في جرائم مختلفة وكيف تحققت هذه الحالات. ويتساءل التقرير عما يمكن تعلّمه من قصص النجاح في مجال منع الجريمة هذه. وبلاستفادة من احتواء دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية على بيانات بشأن الجريمة وبشأن العدالة الجنائية في عدد كبير من البلدان، يتضمن التقرير أيضاً لمحة عامة عن حالات الانخفاض الإقليمية اللاحقة للنظر في جرائم القتل، وعن مسألة ما إذا كان لاتجاهات تدابير العدالة الجنائية الوطنية في تلك المناطق أي تأثير.



المحتويات

الصفحة

الفصل

٣	أولاً- مقدمة
٣	ثانياً- التعلم من النجاح: ما الذي يمكن أن تكشفه اتجاهات الجريمة عن منع الجريمة؟
٣	ألف- نظام العدالة الجنائية بوصفه أداة لمنع الجريمة
٤	باء- المستويات والاتجاهات العالمية في جرائم القتل العمد
٨	جيم- السجن
١٥	دال- دراسات حالات في مجال منع الجريمة
٢٧	هاء- ما الذي تكشف عنه اتجاهات الجريمة بشأن منع الجريمة على الصعيد الدولي؟
٢٧	ثالثاً- تحسين نوعية الإحصاءات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية وزيادة توافرها من أجل وضع السياسات

أولاً - مقدمة

- ١- تُدرّس الجريمة بغية منعها. وتُجمّع البيانات عن الجريمة بهدف فهم كيفية وقوع الجرائم وأسباب وقوعها. وهذا الفهم ضروري للاسترشاد به في تدابير التصدي السياساتية، من أجل الحد من الجريمة وآثارها السلبية في المستقبل. ومن ثم فإن منع الجريمة هو من صميم مساعي علم الإحرام، على الرغم من أنه كثيراً ما يُعامل باعتباره موضوعاً متخصصاً.
- ٢- وقد كُرس قدر كبير من المؤلفات لتناول موضوع منع الجريمة، غير أن تفسير الموضوع ظل على وجه العموم ضيقاً إلى حد بعيد. وركز معظم هذه الأعمال على ما يمكن للدولة أن تفعله لردع المجرمين أو الحد من فرص ارتكاب الجرائم. ومن بين المواضيع البارزة في هذا الصدد الأساليب المتبعة للحد من العنف بين الأشخاص، وتحسين التصميم البيئي، وتعزيز الاستباقية في العمل الشرطي. وعادة ما كانت تلك النهج توجه تركيزها إلى الصعيد المحلي، على مستوى الأحياء أو البلديات.
- ٣- غير أن ما كتب عن منع مشاكل الجريمة الوطنية أو الدولية كان أقل كثيراً. ويتضمن هذا التقرير لمحة عامة عن بعض حالات الانخفاض الهائل الواسع النطاق في الجريمة، وكيف تحققت. ويتساءل عما يمكن تعلمه من حالات النجاح هذه التي حدثت في مجال منع الجريمة، وإلى أي مدى كانت التغيرات التي حدثت ناتجة من تنفيذ برامج محددة، وإلى أي مدى كانت ناتجة من ديناميات اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أوسع نطاقاً.
- ٤- ويمكن أيضاً ملاحظة التهميش الذي يُعامل به موضوع منع الجريمة في الطريقة التي تتناولها الحكومات الوطنية. فقد أنشأت بعض البلدان وكالة وطنية مسؤولة عن منع الجريمة، ولكن الوسيلة السائدة للتصدي للجريمة هي نظام العدالة الجنائية.^(١) وفي حين أن نظام العدالة الجنائية يعالج الجرائم بعد وقوعها فإن دوره في منع الجريمة أقل وضوحاً.
- ٥- وبلاستفادة من احتواء دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية على بيانات عن الجريمة وعن العدالة الجنائية في عدد كبير من البلدان، يتضمن التقرير لمحة عامة عن حالات الانخفاض الإقليمية اللاحقة للنظر في جرائم القتل، وعن مسألة ما إذا كانت اتجاهات تدابير التصدي الوطنية في مجال العدالة الجنائية في المناطق المعنية قد حققت أي أثر. ويختتم التقرير بإفادة عن خريطة الطريق الرامية إلى تحسين إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية، عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٥/٢٤.

ثانياً - التعلم من النجاح: ما الذي يمكن أن تكشفه اتجاهات الجريمة عن منع الجريمة؟

ألف - نظام العدالة الجنائية بوصفه أداة لمنع الجريمة

- ٦- في الوقت الراهن، يتمثل الدور الرئيسي لنظام العدالة الجنائية في التعامل مع الجريمة بعد

(١) على سبيل المثال، تبين للمركز الدولي لمنع الجريمة في عام ١٩٩٩ أن تسعة بلدان فقط لديها استراتيجية وطنية لمنع الجريمة. وفي عام ٢٠١٠، بلغ عدد البلدان التي لديها استراتيجية من هذا القبيل ٢٤ بلداً، منها ٢١ بلداً أنشأت

وكالة وطنية مسؤولة عن تنفيذ تلك الاستراتيجية (International Centre for the Prevention of Crime, Trends and Perspectives

International Report: Crime Prevention and Community Safety — Trends and Perspectives

(Montreal, Canada, 2010), p. IX).

وقوعها، من خلال تحديد الجناة ومعاقبتهم، بجزاءات تصل إلى السجن في نهاية المطاف. بيد أن التصدي للجرائم التي وقعت بالفعل ينطوي على عدة طرائق يمكن بها منع الجريمة في المستقبل، وفقاً لنظريات العقاب الحديثة. فمن خلال السجن، يعطل نظام العدالة الجنائية فرادى المجرمين بإبعادهم عن المجتمع إلى أن يكملوا مدة عقوبتهم. وقد تردع هذه العقوبة من يرغبون في تجنبها عن الانخراط في السلوك الإجرامي. وتهدف تجربة السجن في العديد من البلدان إلى إحداث تغييرات في شخصية المجرم الفرد، تحد من فرص عودته إلى ارتكاب الجرائم في المستقبل.

٧- وتحديد ما إذا كان أي من تلك الآثار المنشودة يحقق بالفعل الغرض منه هو مهمة بالغة التعقيد. فهل إبعاد المجرمين عن الشوارع يؤدي في نهاية المطاف إلى خفض عدد الجرائم، أم أن ديناميات اجتماعية أعمق تضمن أن يرتكب آخرون تلك الجرائم؟ وإذا كان تعطيل المجرمين ناجعاً، فكيف من المجرمين يجب إبعادهم قبل أن يتحقق أثر ملموس على معدل الجريمة؟ وهل يفكر المجرمون حقاً في احتمالات دخول السجن قبل أن يرتكبوا جرائمهم؟ وإذا كان الحال كذلك، فما هو أثر تلك الاعتبارات على قرارهم النهائي؟ وهل من يؤدي السجن لفترة من الوقت وإعادة التأهيل إلى تغيير السجناء بطرائق تقلل من احتمال عودتهم إلى ارتكاب الجرائم بعد الإفراج عنهم؟ وهل تحقق هذه الآثار المنشودة في بعض الأحيان أغراضاً يتعارض بعضها مع البعض الآخر؟

٨- لا تزال هذه الأسئلة تثير الحيرة في أوساط الأخصائيين، وليس من المرجح أن يصلوا إلى حل واضح في وقت قريب. غير أن تعدد النهج المختلفة التي تتبعها الحكومات الوطنية يجعل العالم بمثابة مختبر عالمي لسياسات العدالة الجنائية. وبطبيعة الحال، يصعب عقد المقارنات بين البلدان، ولكن من الممكن عقد المقارنات أيضاً داخل البلدان عبر الزمن. فما الذي يؤدي وظيفته وما الذي لا يؤدي وظيفته عندما يتعلق الأمر باستخدام نظام العدالة الجنائية لمنع الجريمة؟

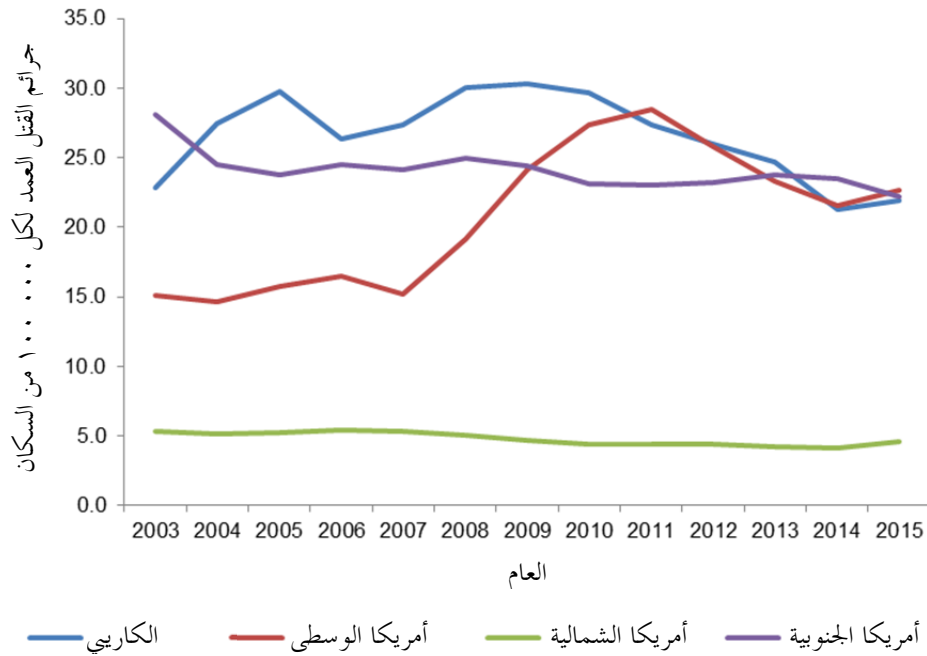
باء- المستويات والاتجاهات العالمية في جرائم القتل العمد

٩- إذا كانت الجريمة تتأثر بسياسات العدالة الجنائية، فينبغي أن يكون من الممكن استكشاف هذه العلاقة تجريبياً، وتتضمن دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية بيانات عن الجريمة وعن نظم العدالة الجنائية على السواء. وفيما يتعلق بالجريمة فإن المؤشر الأكثر موثوقية للجريمة من بين المؤشرات التي تشملها الدراسة الاستقصائية هو معدل جرائم القتل، بالنظر إلى أن معظم جرائم القتل في العديد من البلدان تبلغ إلى الشرطة.

١٠- وبيانات السلاسل الزمنية شحيحة في بعض المناطق، أي في أفريقيا وأوقيانوسيا، الأمر الذي يقصر إمكانية التحليل على القارة الأمريكية وآسيا وأوروبا. وفي القارة الأمريكية، كان الاتجاه الأبرز هو التصاعد المفاجئ لعدد جرائم القتل في أمريكا الوسطى والكاربي بعد عام ٢٠٠٧، وانخفاضه مجدداً في المنطقتين دون الإقليميتين كليهما بعد عام ٢٠١١ (انظر الشكل الأول). ولوحظ انخفاض حاد في هذا المعدل في آسيا الوسطى بعد عام ٢٠١٠ (انظر الشكل الثاني). وفي أوروبا، لوحظ انخفاض مطرد بعد عام ٢٠٠٤ (انظر الشكل الثالث).

الشكل الأول

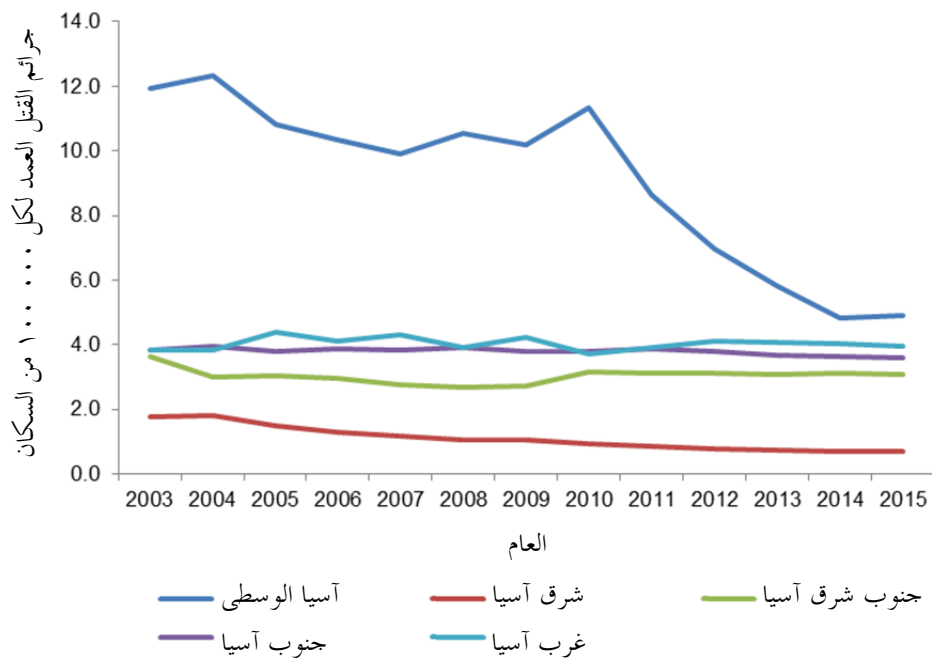
معدلات القتل العمد في القارة الأمريكية في الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٥



المصدر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، قاعدة بيانات جرائم القتل.

الشكل الثاني

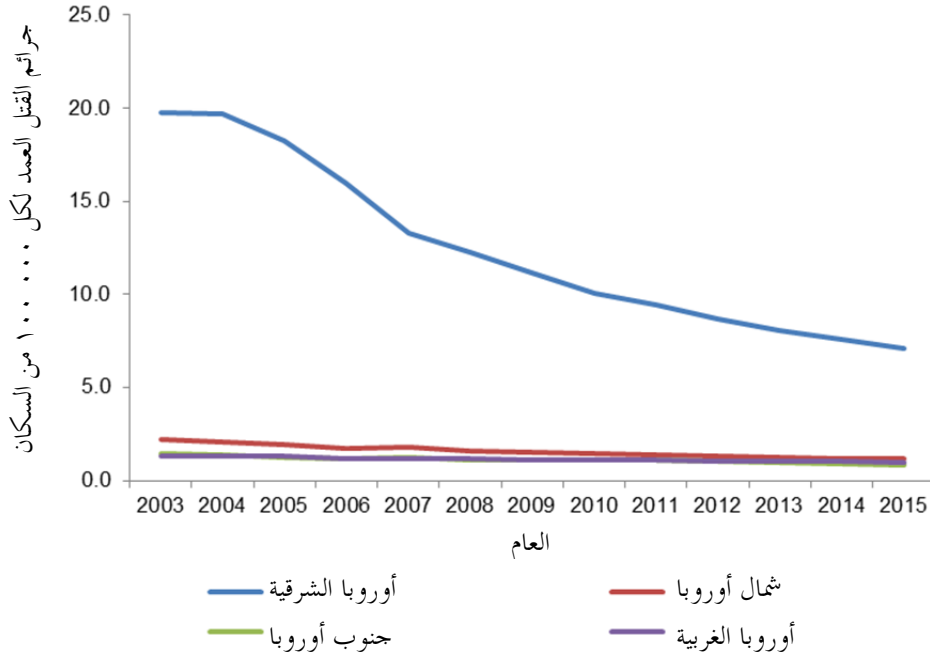
معدلات القتل العمد في آسيا في الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٥



المصدر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، قاعدة بيانات جرائم القتل.

الشكل الثالث

معدلات القتل العمد في أوروبا في الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٥



المصدر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، قاعدة بيانات جرائم القتل.

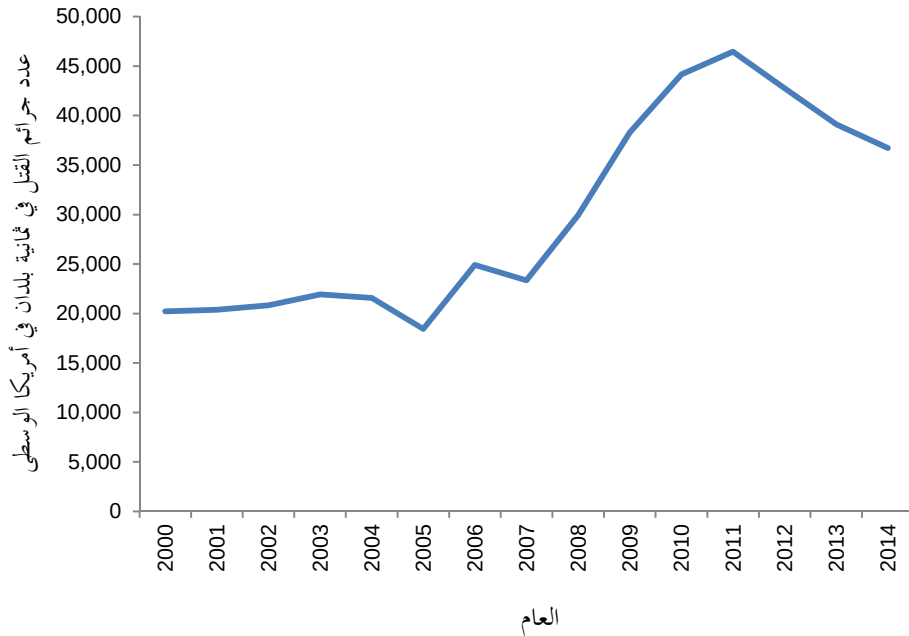
١١- وهذه الاتجاهات ليست بالخافية عن العيان. ففي أمريكا الوسطى، تضاعف معدل جرائم القتل تقريباً بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١١ (انظر الشكل الرابع). وفي آسيا الوسطى، انخفض المعدل إلى ما دون النصف بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤. وفي أوروبا الشرقية، كانت معدلات جرائم القتل في عام ٢٠١٥ نحو ثلث ما كانت عليه في عام ٢٠٠٣. وكثيراً ما يُعزى العنف إلى أسباب اجتماعية عميقة الجذور، غير أن هذه الأسباب لا تتغير بين عشية وضحاها. فما الذي يمكن أن يفسر هذه التحولات المفاجئة؟

١٢- لأسباب متنوعة، كانت مستويات العنف في أمريكا الوسطى مرتفعة نسبياً منذ أمد بعيد. فبين ستينات القرن الماضي وتسعيناته، شهدت تلك المنطقة دون الإقليمية ثلاث حروب أهلية ضروس. ومنذ ذلك الحين، ظلت المنطقة عرضة لوقوع زيادات حادة في معدلات جرائم القتل. ورغم أنه كثيراً ما ينظر إلى تلك الزيادات الحادة باعتبارها وحدة واحدة فإن أسبابها متنوعة. ففي بعض البلدان، هناك ارتباط واضح بين العنف والتنافس بين جماعات الاتجار بسبب التغيرات في كميات الكوكايين المهربة إلى الشمال والدروب التي تسلكها. وتشهد بلدان أخرى مستويات أقل كثيراً من الاتجار بالكوكايين، إلا أنها تعاني من عصابات الشوارع المتصارعة فيما بينها ومع الدولة. وتنخفض معدلات جرائم القتل الوطنية بحدة عندما تحل المسألة الجوهرية - أي تدفقات المخدرات أو صراع العصابات - بطريقة أو أخرى.^(٢)

(٢) انظر: Laura Jaitman, ed., *The Costs of Crime and Violence: New Evidence and Insights in Latin America and the Caribbean* (Washington, D.C., Inter-American Development Bank, 2017).

الشكل الرابع

عدد جرائم القتل في أمريكا الوسطى في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤ (ثمانية بلدان مختارة)



المصدر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، قاعدة بيانات جرائم القتل.

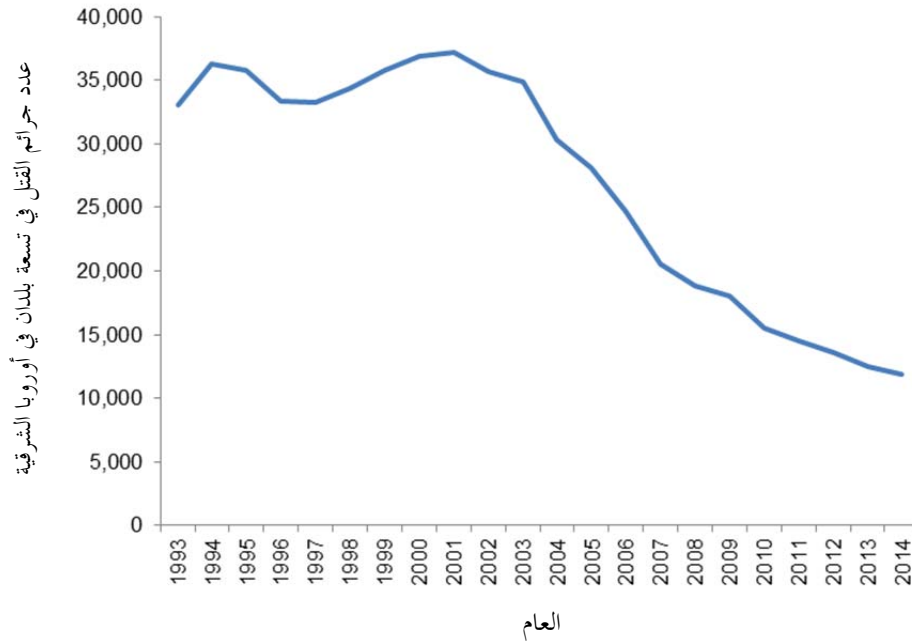
١٣- والوضع مختلف في أوروبا الشرقية. فتاريخياً شهد معظم أوروبا الشرقية معدلات لجرائم القتل لا تختلف كثيراً عن نظيراتها في أوروبا الغربية، ولكن سقوط جدار برلين، في عام ١٩٨٩، استهل فترة من التغيير الشديد. فكانت هناك تغيرات سياسية حادة وكذلك تحول اقتصادي، اتسم بالمنافسة الشرسة المرتبطة بالمراحل المبكرة من الرأسمالية. وخلال تلك الفترة المليئة بالتقلبات، ارتفعت معدلات جرائم القتل بسرعة وظلت عند مستويات مرتفعة طيلة عقد من الزمن.^(٣)

١٤- بيد أن الأوضاع استقرت بمرور الزمن، وتلاشت حالة عدم إمكانية التنبؤ التي اتسمت بها سنوات الفترة الانتقالية. وبحلول أوائل القرن الحادي والعشرين، أصبحت معدلات النمو الاقتصادي شديدة الإيجابية، متزامنة مع انخفاض سريع في معدلات جرائم القتل. وفي معظم بلدان أوروبا الشرقية، كان عدد جرائم القتل العمد في عام ٢٠١٤ ما بين نصف وخمس نظيره في أوائل القرن الحادي والعشرين (انظر الشكل الخامس)، الأمر الذي يمثل واحداً من أكثر التغيرات ضخامة في اتجاهات الجريمة المسجلة على الصعيد دون الإقليمي. ويبدو أن الموقف في آسيا الوسطى ينطوي على أثر مماثل، وإن كان متأخراً قليلاً، بعودة الأمور إلى حالتها الطبيعية.

(٣) للاطلاع على بيان للعلاقة بين التحول الاقتصادي والجريمة، انظر: UNODC, *Crime and Its Impact on the Balkans and Affected Countries* (فيينا، ٢٠٠٨).

الشكل الخامس

عدد جرائم القتل في أوروبا الشرقية في الفترة ١٩٩٣-٢٠١٤ (تسعة بلدان مختارة)



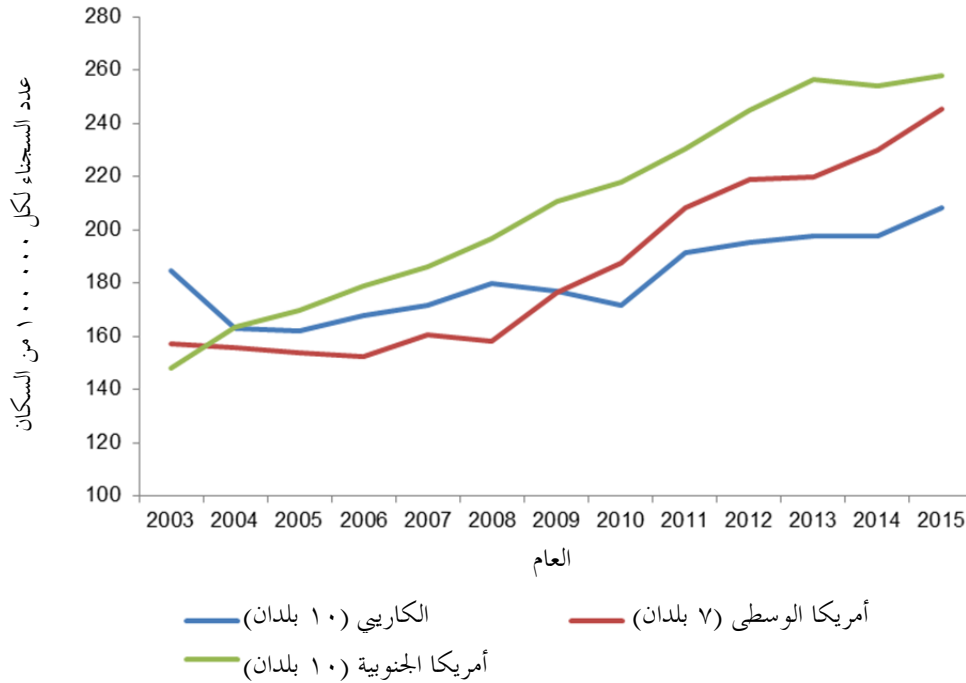
المصدر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، قاعدة بيانات جرائم القتل.

١٥- ومن ثم فهناك بعض الاتجاهات الاجتماعية الواسعة النطاق التي يمكن أن تفسر هذه التحولات في معدلات جرائم القتل في تلك المناطق، ولكن لا يمكن التقليل من شأن الدور الوقائي الذي يؤديه نظام العدالة الجنائية. فمن المحتمل أن بعض جرائم القتل قد مُنع بسبب التهديد المتمثل في العدالة السريعة والحازمة، أو بسبب إبعاد عدد كبير من القتلة المحتملين عن الشوارع من خلال إيداعهم السجن، أو لأن القتلة الذين قضوا مدتهم المقررة في السجن قد خرجوا منه أناساً مختلفين.

جيم - السجن

١٦- يمكن ملاحظة اتجاهات إقليمية ودون إقليمية متميزة في معدلات الإيداع في السجون. فلا تزال أمريكا الشمالية المنطقة دون الإقليمية ذات أعلى معدلات السجن، رغم أن هذه المعدلات تتراجع منذ عام ٢٠٠٧. أمّا في بقية القارة الأمريكية، فقد ارتفعت معدلات السجن ارتفاعاً هائلاً في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية والكاريبي (انظر الشكل السادس). ورغم محدودية البيانات فإنه يبدو أن عدد السجناء قد انخفض في آسيا الوسطى وارتفع في غرب آسيا (انظر الشكل السابع). وفي أوروبا، شهدت أوروبا الشرقية انخفاضاً ملحوظاً في عدد الذين أودعوا في السجون (انظر الشكل الثامن).

الشكل السادس
عدد السجناء لكل ١٠٠ ٠٠٠ من السكان في أمريكا اللاتينية والكاريبي
في الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٥

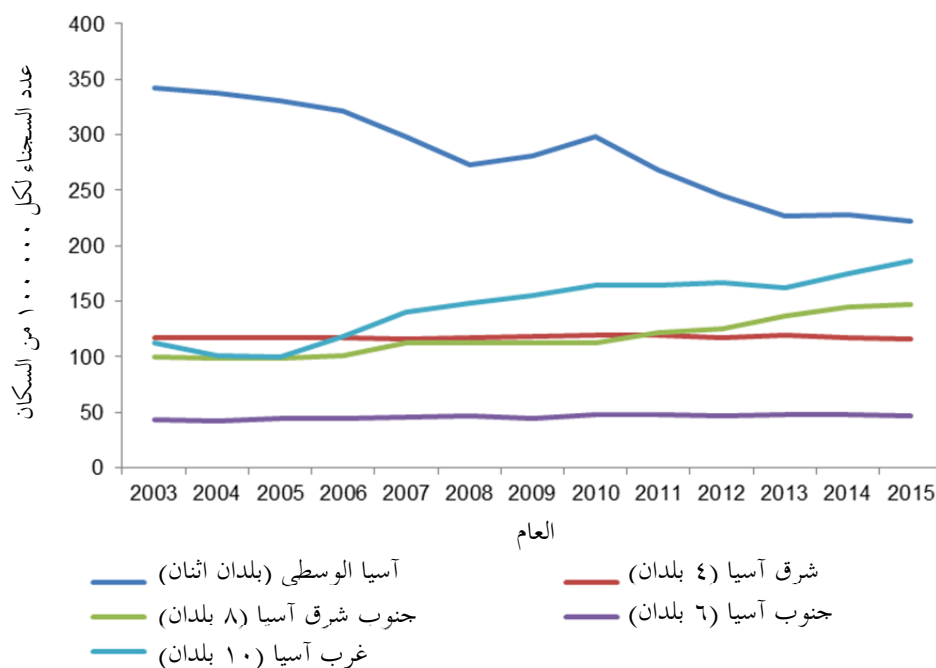


المصدر: دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية.
ملحوظة: لم تدرج أمريكا الشمالية في هذا الشكل لأن المعدلات العالية للسجن فيها تجعل تمييز الاتجاهات في المناطق دون الإقليمية الأخرى صعباً.

١٧- ومن الجدير بالملاحظة أن الاتجاهات دون الإقليمية لمعدلات السجن تسير بالتوازي مع اتجاهات جرائم القتل: فالمناطق التي شهدت أكبر زيادات في معدلات السجن شهدت أيضاً أكبر زيادات في معدلات جرائم القتل، وينطبق الأمر نفسه على حالات الانخفاض. ومن ناحية، ليس ذلك مستغرباً بالنظر إلى أن انخفاض معدلات الجريمة من شأنه أن يستوجب سجن عدد أقل من الناس. ومن ناحية أخرى، تشير هذه الظاهرة التساؤل بشأن تأثير نظام العدالة الجنائية على الجريمة. إذ إن ارتفاع عدد السجناء لا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض معدلات جرائم القتل، وانخفاض معدلات السجن لا يؤدي تلقائياً إلى حدوث موجة من الجرائم. ويمكن بحث هذه المسائل بمزيد من التعمق بالنظر في المنطقتين دون الإقليميتين المذكورتين أعلاه: أي أمريكا الوسطى وأوروبا الشرقية.

الشكل السابع

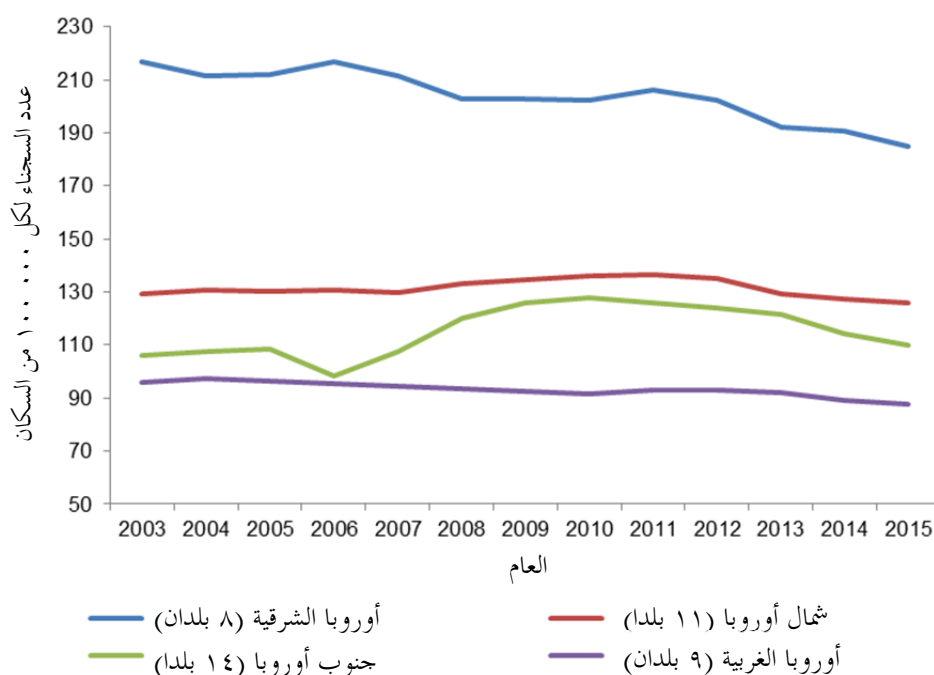
عدد السجناء لكل ١٠٠ ٠٠٠ من السكان في آسيا في الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٥



المصدر: دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية.

الشكل الثامن

عدد السجناء لكل ١٠٠ ٠٠٠ من السكان في أوروبا في الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٥



المصدر: دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية.

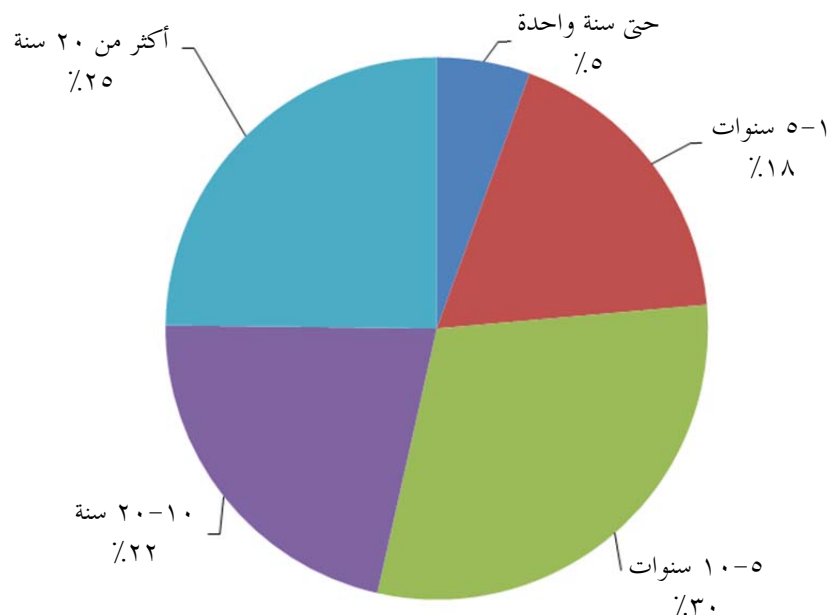
١٨- ففي أمريكا الوسطى إجمالاً، ارتفع عدد السجناء بوتيرة سريعة، بنسبة ٢٨ في المائة في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ والفترة ٢٠١٢-٢٠١٤، وفقاً للبيانات الواردة من سبعة بلدان (انظر الشكل السادس). وفي حين انخفضت معدلات القتل الإقليمية منذ عام ٢٠١١، لم تشهد جميع البلدان هذا التحول. ولا يزال من غير الواضح ما إذا كان تعطيل عدد متزايد من المجرمين يمكن أن يقضي على العنف الذي تعاني منه المنطقة.

١٩- وفيما يتعلق بالردع، تظهر البيانات الواردة من ١٩ بلداً في أمريكا اللاتينية والكاريبي أن نحو ٢٨ شخصاً أدينوا بجرمة القتل لكل ١٠٠ حالة جريمة قتل وقعت في الفترة بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٤. وتُظهر البيانات المستمدة من دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية أن بعض البلدان تسجل معدلات للإدانة بجريمة القتل أقل كثيراً من معدلات ارتكاب هذه الجريمة. ويوحى هذا بأن خطر الإيداع في السجن، حتى في أشد الجرائم خطورة، قد يكون منخفضاً نسبياً في بعض البلدان، الأمر الذي يحد من آثار العقوبة من حيث الردع ومن حيث التعطيل على حد سواء.

٢٠- ومن الصعب تقدير معدلات إعادة التأهيل، بالنظر إلى أنه لم يتمكن سوى عدد محدود من البلدان من الإبلاغ عن نسبة السجناء الحاليين الذين سبق لهم دخول السجن في جرائم أخرى. ورغم أن البيانات في هذا الصدد شحيحة فإنها تشير إلى أن نحو ١٧ في المائة فقط من السجناء بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٢ كانوا قد قضوا عقوبة بسجن سابقاً. وفي بعض البلدان، كانت النسبة أقل إلى درجة أنها توحي بوجود شذوذ ما في البيانات، أو إلى احتمال وجود صعوبة ما في تحديد المجرمين المعادين.

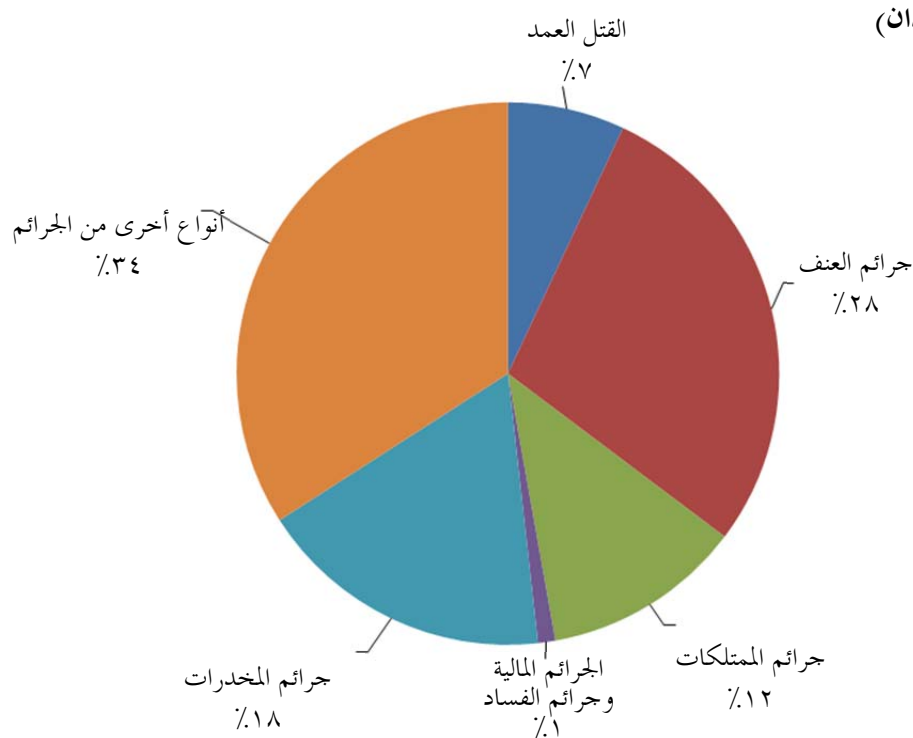
٢١- ومن الأسباب المحتملة لتدني نسبة المجرمين المعادين فترات العقوبة البالغة الطول التي يقضيها الكثير من السجناء. إذ إن ما يقرب من نصف السجناء في بلدان أمريكا الوسطى التي تتوافر بشأنها بيانات يقضون أحكاماً بالسجن تزيد عن ١٠ أعوام، وهي نسبة مرتفعة على نحو ملفت للنظر (انظر الشكل التاسع). ففي أوروبا الشرقية، تشير البيانات الواردة من ١٢ بلداً إلى أن النسبة لا تتجاوز ١٤ في المائة (انظر الشكل الثاني عشر)، في حين أنها ١٥ في المائة في غرب أوروبا (بناءً على البيانات الواردة من ١٤ بلداً). وفي الوقت نفسه فإن غالبية السجناء (٦٥ في المائة) في أمريكا الوسطى يقضون عقوبات على جرائم غير عنيفة (انظر الشكل العاشر).

الشكل التاسع
عدد السجناء في أمريكا الوسطى حسب مدة العقوبة، في عام ٢٠١٠ (بلدان اثنان)



المصدر: دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية.

الشكل العاشر
نسبة السجناء حسب نوع الجريمة التي أدينوا بها في أمريكا الوسطى، في عام ٢٠١٢ (خمسة بلدان)



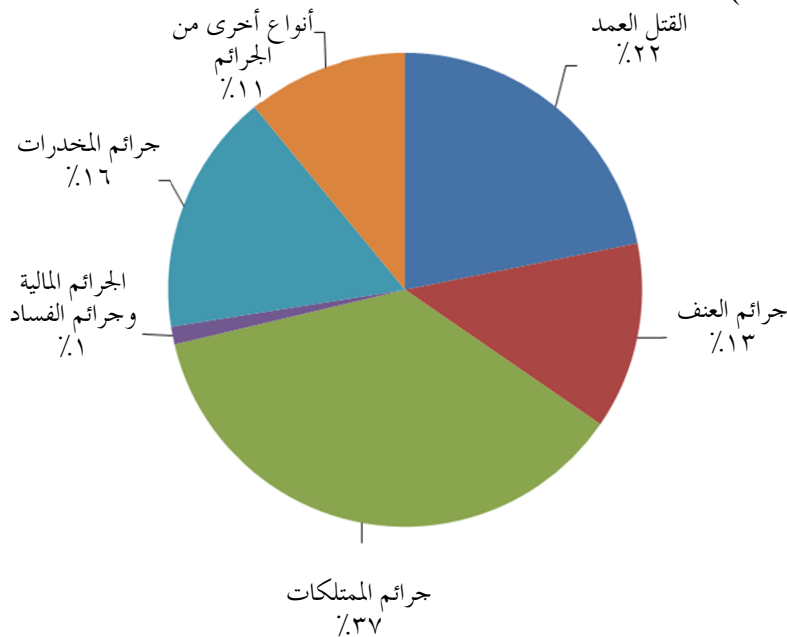
المصدر: دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية.

٢٢- وكانت معدلات السجن مرتفعة نسبياً في أوروبا الشرقية في أوائل القرن الحادي والعشرين، ولكن وفقاً للبيانات الواردة من تسعة بلدان، انخفضت بنسبة ٢٧ في المائة بين الفترتين ٢٠٠٣-٢٠٠٥ و ٢٠١٢-٢٠١٤ (انظر الشكل الثامن). وسار هذا الاتجاه بالتوازي مع انخفاض منتظم في معدلات جرائم القتل. وتشهد أوروبا الشرقية معدلات إدانة مرتفعة بقدر ملحوظ في جرائم القتل، وهي سمة تشترك فيها هذه المنطقة دون الإقليمية مع آسيا الوسطى. واستناداً إلى البيانات الواردة من ٢٠ بلداً في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٤، كانت هناك ٨٢ إدانة لكل ١٠٠ جريمة قتل. وهناك أسباب محتملة كثيرة لارتفاع معدلات الإدانة، من بينها النقطة الإجرائية التي يتم عندها تسجيل جريمة القتل رسمياً على أنها كذلك. وبعيداً عن هذه الاحتمالات، تشير إحصاءات العدالة الجنائية إلى أن فرص الإدانة بالقتل أكبر كثيراً في أوروبا الشرقية منها في غالبية أنحاء العالم، ومن ثم، يمكن أن يحدث الردع بعض التأثير.

٢٣- وفي المقابل، لا تشير البيانات إلى أنه يجري تحقيق قدر كبير من إعادة التأهيل. فوفقاً للبيانات الواردة من ستة بلدان في أوروبا الشرقية، كان نحو ٤٢ في المائة من السجناء خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ ممن سبق لهم قضاء عقوبة بالسجن. وقد تكون هناك أسباب عديدة لهذا المعدل الواضح الارتفاع لمعاودة الإجرام. ففي حال توفر خيارات غير احتجازية، من الممكن أن تقتصر عقوبة السجن على المجرمين الخطرين ومعاودي الإجرام. ومما يدل على صحة هذا الاحتمال أن أكثر من خمس السجناء (٢٢ في المائة) في المنطقة في عام ٢٠١٢ كانوا مدانين بجريمة القتل (انظر الشكل الحادي عشر). غير أنه كما يبين الشكل الثاني عشر، فإن زهاء نصف السجناء في أوروبا الشرقية يقضون عقوبات بالسجن لمدة خمس سنوات أو أقل.

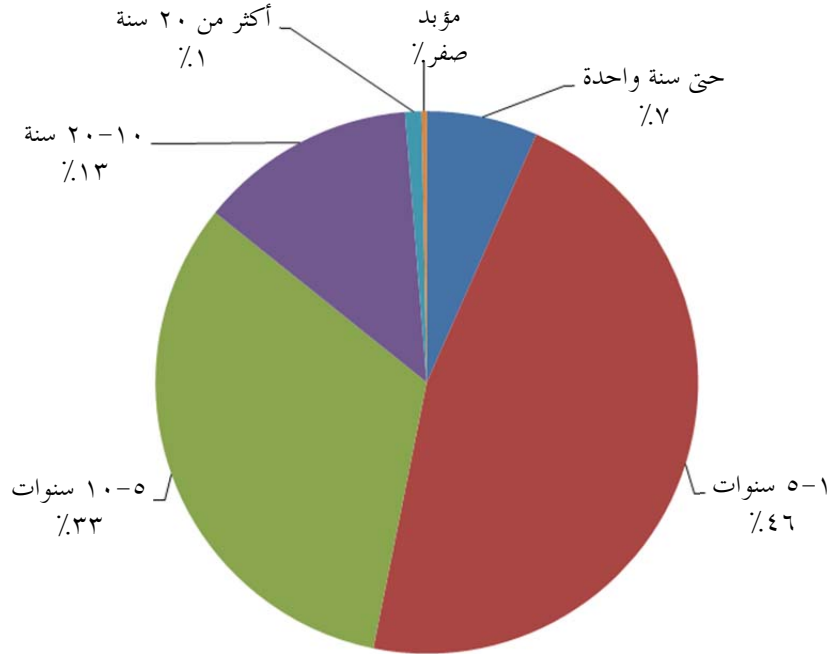
الشكل الحادي عشر

نسبة السجناء حسب نوع الجريمة التي أدينوا بها في أوروبا الشرقية، في عام ٢٠١٢ (خمسة بلدان)



المصدر: دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية.

الشكل الثاني عشر
عدد السجناء في أوروبا الشرقية حسب مدة العقوبة، في عام ٢٠١٠ (١٢ بلداً)



المصدر: دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية.

٢٤- وبالإضافة إلى هذه الأحكام القصيرة المدة نسبياً فإن قرابة ١٤ في المائة فقط من السجناء في أوروبا الشرقية من المحتجزين رهن المحاكمة، في حين أن نسبة الإشغال في السجون لا تتعدى ٨٤ في المائة من الطاقة المتاحة.

٢٥- وتختلف أمريكا الوسطى وأوروبا الشرقية اختلافاً شديداً في جوانب كثيرة من حيث اتجاهات الجريمة. فالتركيبة السكانية في أمريكا الوسطى أصغر سناً بكثير من نظيرتها في أوروبا الشرقية، أي أن نسبة أكبر من السكان أكثر عرضة للجريمة. ومرتبة بلدان المنطقة في مؤشر التنمية البشرية أدنى في المتوسط من نظيرتها في أوروبا الشرقية،^(٤) والمعدل العام لجرائم القتل في المنطقة أعلى بكثير. ولا يمكن لهذا التحليل المحدود أن يسفر عن أي استنتاجات قاطعة. فهناك أسباب عديدة لتباين اتجاهات الجريمة لا تمت بصلة لسياسة العدالة الجنائية. ولكن هذا التحليل يثير تساؤلات بشأن الأثر الوقائي لنظم العدالة الجنائية، لا سيما مفهوم أن التهجج الأكثر عقابية تنجح في الحد من الجريمة.

٢٦- وبعيدا عن المعدلات الوطنية لجرائم القتل ونظام العدالة الجنائية الوطنية، ما الذي يمكن للخبرة الدولية أن تنبئنا به فيما يتعلق بمنع الجريمة؟

(٤) انظر United Nations Development Programme, Human Development Report 2015: Work for Human

.Development (New York, 2015), pp. 208-211

دال - دراسات حالات في مجال منع الجريمة

١ - القرصنة البحرية قبالة سواحل الصومال

٢٧- ابتداء من عام ٢٠٠٥ تقريباً، شهد العالم سلسلة من عمليات اختطاف سفن بحرية كبيرة طلباً للفدية في خليج عدن وقبالة سواحل الصومال. واستناداً إلى المعلومات الواردة في قاعدة البيانات المشتركة بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) والبنك الدولي،^(٥) قدّر أن القرصنة جلبت ١٥٠ مليون دولار إلى الصومال في عام ٢٠١١. وهددت تلك الهجمات أحد ممرات الشحن البحري الرئيسية، واختطفت سفن ذات أهمية استراتيجية، من بينها سفن تحمل الأسلحة والنفط. وعلاوة على ذلك، اختطف القراصنة مئات الرهائن واحتجزوهم لفترات تجاوزت في كثير من الأحيان العام الواحد.^(٦)

٢٨- وبلغت هذه الظاهرة ذروتها حوالي عام ٢٠١٠، عندما اختطف القراصنة ٥٠ سفينة. ولكن بحلول عام ٢٠١٢ كان عدد السفن المختطفة قد انخفض إلى ١٥ سفينة، وتبين أن ذلك كان آخر عام نجح فيه الهجوم على سفينة تجارية (انظر الشكل الثالث عشر). وفي عام ٢٠١٦، لم يكن هناك سوى محاولتين، وكانتا فاشلتين.^(٧) فما هو التفسير الممكن للاختفاء شبه الكامل لهذه الظاهرة التي بدت في وقت ذروتها كأنّ إيقافها مستحيل؟

٢٩- وكان هذا الانخفاض نتيجة لعدة عوامل:

(أ) وفقاً لتوصيات المنظمات الدولية، بدأت السفن العالية القيمة الإبحار في مسار أبعد عن السواحل الصومالية.^(٨) وفي عام ٢٠٠٥، كانت هجمات القرصنة الناجحة تقع على بعد متوسطه ١٠٩ كيلومتر من الساحل الصومالي؛ أمّا في عام ٢٠١٢ فقد أصبح هذا المتوسط ٧٤٦ كيلومتراً.^(٩) وبالاقتراح بزيادة القدرات الدفاعية للسفن، وتساعد توظيف أفراد أمن مسلحين من القطاع الخاص على متنها، كان مؤدى هذا المدى الأبعد أن عدداً متزايداً من

(٥) قاعدة البيانات المشتركة بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والبنك الدولي هي مجموعة بيانات مشتركة بشأن مبالغ الفدية، تستند إلى مصادر من المكتب البحري الدولي في غرفة التجارة الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، والقوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي التي تنفذ "عملية أطلنطا"، وعدد من أجهزة إنفاذ القانون التابعة للدول الأعضاء، وعدد من مكاتب المحاماة والشركات الأمنية الخاصة، ومصادر مفتوحة. وتضم مجموعة البيانات معظم ما يتاح من معلومات عن مبالغ الفدية، فضلاً عن تفاصيل أخرى تشمل تاريخ الاختطاف وتاريخ الإفراج، ونوع السفينة، ومالك السفينة ومدرائها وطاقتها.

(٦) للاطلاع على تحليل شامل لحالات اختطاف الرهائن ومبالغ الفدية، انظر: World Bank *Pirate Trails: Tracking the Illicit Financial Flows from Pirate Activities off the Horn of Africa* (Washington, D.C., World Bank, 2013).

(٧) International Maritime Organization, Piracy and Armed Robbery, Global Integrated Shipping Information System متاح على الرابط: <http://gis.imo.org> (تم الاطلاع عليه في ١ آذار/مارس ٢٠١٧).

(٨) Maritime Security Centre — Horn of Africa, *Best Management Practices for Protection against Somalia-based Piracy*, 4th ed. (Edinburgh, United Kingdom, Witherby Publishing, 2011).

(٩) حسابات باستخدام البيانات المستمدة من قاعدة البيانات المشتركة بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والبنك الدولي.

القرصنة ضلوا طريقهم في البحر. وقد أشارت المقابلات الشخصية الجراة مع قرصنة سابقين إلى أن هذا الخطر مثل لهم رادعاً قوياً؛

(ب) صارت مفاوضات الحصول على مبالغ الفدية أطول أمداً، الأمر وأصبحت تتطلب وجود مستثمرين أو داعمين ماليين لدعم للقرصنة ورهائنهم لعدة أشهر قبل أن يحققوا عائداً، إذا حققوا أيَّ عائد على الإطلاق؛

(ج) وفي الماضي، كان التزايد المتواصل في مبالغ الفدية يقابل هذه التكلفة المتزايدة، ولكن بحلول عام ٢٠١٢ كان متوسط الفدية قد انخفض بنسبة ٢٠ في المائة. وبالنظر إلى أن عائدات القرصنة كانت قد سببت زيادات كبيرة في تكلفة كل شيء في المجتمعات المحلية التي يقيمون فيها فقد أصبح طول فترة المفاوضات ينتقص كثيراً من العائد على الاستثمار.^(١٠) وبما أن المستثمرين كانوا يحصلون على مبالغهم أولاً، كانت نفقات القرصنة خلال فترة المفاوضات تخصم من نصيبهم، ونتيجة لذلك كان بعضهم لا يكاد يحقق أيَّ ربح يذكر؛^(١١)

(د) مُدِّدَت في آذار/مارس ٢٠١٢ ولاية القوات البحرية الدولية التي نُشرت لحراسة الممر البحري، لتشمل المنطقة الساحلية الصومالية، الأمر الذي سمح لها باتخاذ تدابير مباشرة ضد القرصنة في الأراضي الصومالية؛

(هـ) اتخذت الحكومة الصومالية خطوات لتعزيز الأطر القانونية والسياساتية بشأن السلامة البحرية، بما في ذلك تنقيح القانون البحري واتخاذ خطوات لإنشاء إدارة للشؤون البحرية. كما واصلت الحكومة بناء قدرات البلاد في مجال الأمن البحري، بالتعاون مع الشركاء الدوليين.^(١٢)

٣٠- ولذلك فقد تم في حالة القرصنة الصومالية إحداث انعكاس حاد لمسار أحد الاتجاهات الهامة في الجريمة المنظمة، وذلك في المقام الأول عن طريق تدخلات سياسية دولية وليس نتيجة لتغيرات في المناخ السياسي أو الاقتصادي. وفي هذه الحالة، ونتيجة لما يمكن وصفه بأنه "تخصيص الأهداف" (أي جعلها أكثر مقاومة أو زيادة صعوبة الهجوم عليها)، أصبح ارتكاب الفعل الإجرامي بنجاح أمراً أكثر صعوبة وأكثر خطورة على مرتكبيه. وبذلك تم منع الجريمة بفعالية.

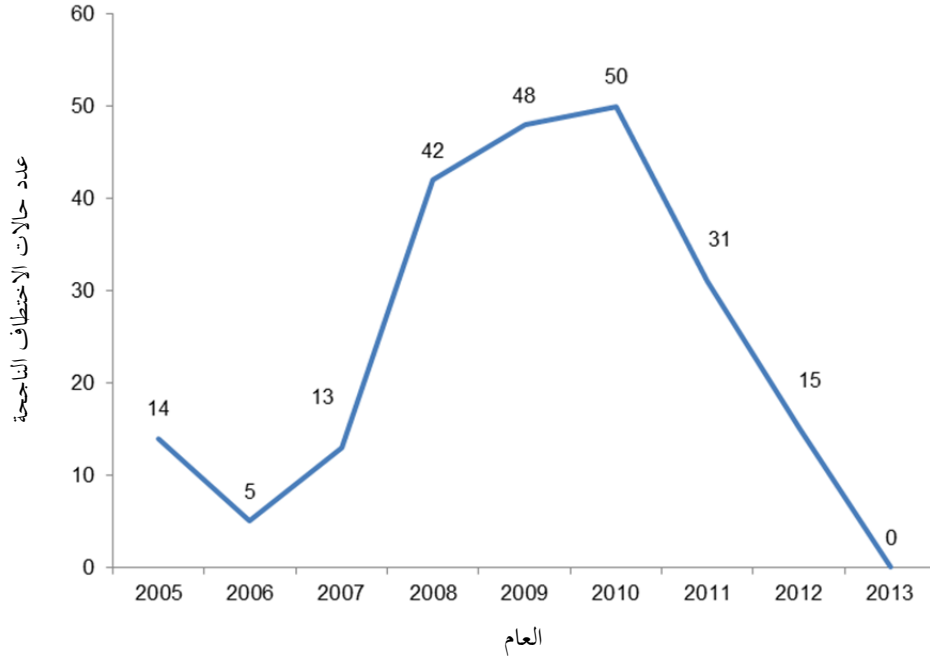
(١٠) *Pirate Trails*.

(١١) UNODC, *Transnational Organized Crime in Eastern Africa: A Threat Assessment* (Vienna, 2013), pp. 36 and 37.

(١٢) تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالقرصنة والسطو المسلح في عرض البحر قبالة سواحل الصومال (S/2016/843)، الفقرات ١١-٢٢.

الشكل الثالث عشر

عدد حالات الاختطاف الناجحة المنسوبة إلى القراصنة الصوماليين، في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٣



المصدر: قاعدة البيانات المشتركة بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والبنك الدولي.

٢- الاتجار بالكوكايين عبر غرب أفريقيا

٣١- لم يسبب سوى القليل من التدفقات عبر الوطنية للممنوعات قلقاً أكثر من القلق الذي سببه تدفق الكوكايين عبر غرب أفريقيا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ففي حوالي عام ٢٠٠٥ أصبح واضحاً أن كميات هائلة من المخدرات، تقدر قيمتها بمليارات الدولارات، تنقل عبر واحدة من أقل المناطق استقراراً في العالم. وكانت العلامات واضحة:

(أ) بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧، جرت سلسلة مؤلفة من أكثر من ٢٠ ضبطية كبيرة في غرب أفريقيا، شملت آلاف الكيلوغرامات من الكوكايين.^(١٣) وتم معظم هذه الضبطيات في عرض البحر، ولكن انطوى بعضها على استخدام طائرات خاصة أو اكتشاف كميات سرية على البر. وبدأ أن تلك الضبطيات تشير إلى ما هو أعظم، إذ إن معظم الضبطيات جرت بمساعدة قوات بحرية أوروبية أو إخباريات أجنبية، وعثر على بعضها بالصدفة؛

(ب) وفي الوقت نفسه، اكتشف المئات من السعاة الجويين حاملين للكوكايين على متن رحلات جوية متجهة من غرب أفريقيا إلى أوروبا.

٣٢- وكانت المخاطر واضحة بنفس القدر:

(١٣) قاعدة بيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المتعلقة بضبطيات المخدرات المنفردة.

(أ) لو وصلت المخدرات المضبوطة إلى أوروبا، لكانت قيمة بيعها بالتجزئة تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول التي مرت عبرها، الأمر الذي يشير إلى ضلوع منظمات إجرامية يتوفر لها من الموارد أكثر مما يتوفر للدول المتضررة، الأمر الذي يشكل تهديدا لسيادة القانون في تلك الدول؛

(ب) بما أن بعض البلدان لا يوجد فيها نشاط تجاري مشروع يمكن أن يدر إيرادات تضاهي الإيرادات المتأتية من الاتجار بالمخدرات فقد كان من الممكن لهذا الاتجار أن يزيح سائر أشكال النشاط الاقتصادي عن الساحة. وكان خطر مماثل سائدا في المجال السياسي - لأن الفساد السياسي من أجل تحقيق كسب غير مشروع من المخدرات يهدد الحوكمة والاستقرار؛

(ج) كانت هناك خشية من أن يكون المتمردون والمتطرفون في جميع أنحاء المنطقة في وضع يسمح لهم بتيسير الاتجار، ومن ثم تحويل الموارد إلى دعم قضيتهم وزيادة إمكانية اندلاع العنف. ٣٣- وللأسف، يبدو أن بعض هذه المخاطر قد تحققت بالفعل. ففي نهاية عام ٢٠٠٠، وقعت اضطرابات سياسية خطيرة في بعض بلدان غرب أفريقيا. وفي حين يبدو أن بعض الصراعات قد نشبت بسبب الانقسامات السياسية الراسخة في تلك البلدان فإن التنافس على أرباح الكوكايين زاد من أسباب الصراع وعزز التوتر بين الجماعات المتنافسة.

٣٤- بيد أنه بحلول عام ٢٠٠٨ ظهر عدد من المؤشرات على أن تدفق المخدرات بدأ في التراجع:

(أ) انخفض عدد الضبطيات الكبيرة انخفاضاً حاداً. ففي عام ٢٠٠٧، تم ما لا يقل عن ١١ ضبطية لا تقل كمية كل منها عن ١٠٠ كيلوغرام من الكوكايين، تجاوز إجماليها ١١ طناً، في أنحاء مختلفة من غرب أفريقيا؛ في حين لم يحدث في عام ٢٠٠٩ سوى ضبطية واحدة قدرها ١٦٠ كيلوغراماً من الكوكايين؛^(١٤)

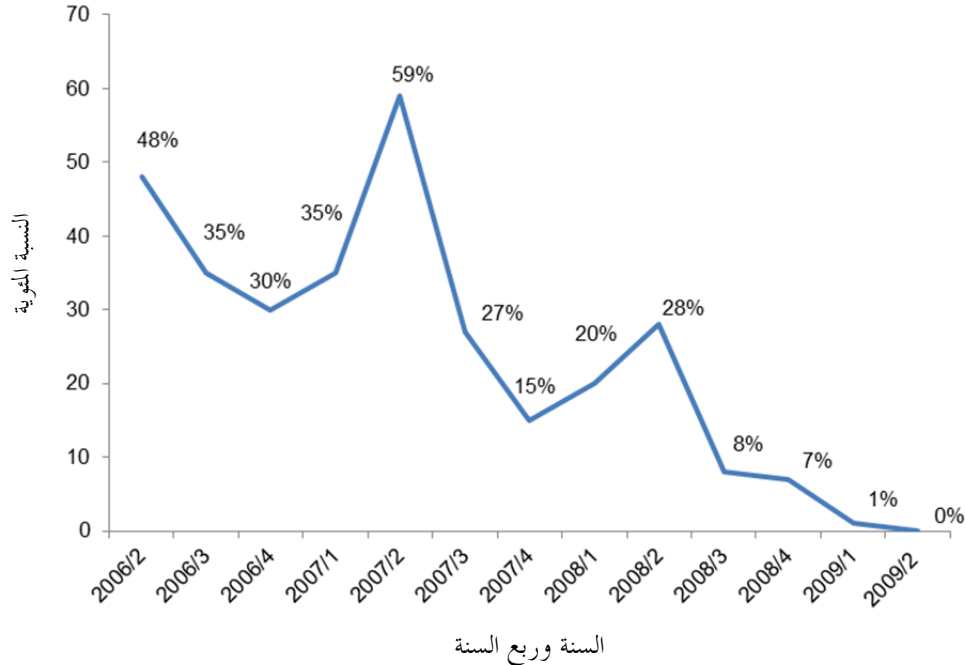
(ب) انخفض أيضاً عدد السعاة القادمين من المنطقة انخفاضاً حاداً. فوفقاً لإحدى قواعد البيانات المعنية بحالات اكتشاف السعاة الجويين، كان ٥٩ في المائة من سعاة الكوكايين المكتشفين في الربع الثاني من عام ٢٠٠٧ قادمين من غرب أفريقيا؛ ولم يُكتشف في الربع الثالث من عام ٢٠٠٩ أي سعاة قادمين من المنطقة (انظر الشكل الرابع عشر).

٣٥- ومنذ ذلك التراجع الكبير في عام ٢٠٠٩، لا تشهد منطقة غرب أفريقيا أكثر من ضبطية أو ضبطيتين كبيرتي الحجم سنوياً. وفي عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، كان هناك عدد من الضبطيات الكبيرة في أمريكا الجنوبية لمخدرات متجهة إلى غرب أفريقيا، الأمر الذي يشير إلى أن هذا الدرب ربما يشهد محاولات لإناعاشه.^(١٥) ولا شك في أن التدفق الذي كان يمثل تهديدا رئيسيا للاستقرار بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨ قد تراجع إلى تدفق أقل في غضون عام واحد أو نحوه.

(١٤) قاعدة بيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المتعلقة بضبطيات المخدرات المنفردة.

(١٥) ١٥ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تقرير المخدرات العالمي ٢٠١٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.16.XI.7)، الصفحة ٣٩.

الشكل الرابع عشر
نسبة ناقلي الكوكايين عن طريق الجو المكتشفين في المطارات الأوروبية قادمين من غرب أفريقيا ٢٠٠٩-٢٠٠٦



المصدر: قاعدة بيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المتعلقة بضبطيات المخدرات المنفردة.

٣٦- وهناك عدد من الأسباب المحتملة لهذا الانخفاض. فقد اتخذت السلطات الإقليمية والدولية تدابير رسمية للتصدي، إلا أن تلك التدابير احتاجت إلى بعض الوقت لتنظيمها. وفي عام ٢٠٠٩، وضعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) خطة العمل الإقليمية للجماعة من أجل التصدي لتفاقم مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا. وبغية دعم خطة العمل هذه، أنشأ المجتمع الدولي مبادرة ساحل غرب أفريقيا. وكان الناتج الرئيسي لهذه المبادرة هو مساعدة بلدان غرب أفريقيا على إنشاء وحدات مشتركة بين الإدارات لمكافحة الجريمة عبر الوطنية، بهدف تحسين التنسيق الوطني والدولي والتمكين من الاضطلاع بالتحقيقات القائمة على المعلومات الاستخبارية. وحتى ١ آذار/مارس ٢٠١٧، أنشئت ثلاث وحدات من هذا القبيل، رغم أن أياً منها لم يكن مقره في البلدان التي ضببت فيها معظم كميات الكوكايين. وفضلاً عن ذلك، لم يبدأ تنفيذ المبادرة وإنشاء وحدات مكافحة الجريمة عبر الوطنية إلا بعد أن كان حجم المضبوطات قد انخفض بالفعل في نهاية عام ٢٠٠٨.

٣٧- ولا توجد أدلة واضحة على السبب وراء الانخفاض. ويمكن أن تكون العناصر التالية قد أسهمت فيه:

(أ) وبالنسبة للمتجرين بالمخدرات في أمريكا الجنوبية، كانت إحدى فوائد استخدام درب غرب أفريقيا تتمثل في جودة ذلك الدرب - إذ لم تكن سلطات إنفاذ القانون تتوقع أن يأتي

الكوكايين من تلك المنطقة.^(١٦) وبحلول منتصف عام ٢٠٠٨، وبسبب الاهتمام الدولي الذي حظيت به تلك التدفقات، لم يعد الأمر كذلك؛

(ب) ويحتمل أن تكون القلاقل السياسية التي شهدتها عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ قد عطلت قنوات الفساد التي يسرت الاتجار بالمخدرات عبر المنطقة؛

(ج) ويبدو أنه قبل عام ٢٠٠٩ كانت معظم كميات الكوكايين المضبوطة مملوكة لمتجرين من أمريكا الجنوبية، وأن الناقلين من غرب أفريقيا كانوا يتقاضون أجراً نظير تقديم الخدمات اللوجستية فحسب.^(١٧) وعندما اختفت ضبطيات كبيرة من الكوكايين من حراسة الشرطة،^(١٨) ربما استنتج المتجرون من أمريكا الجنوبية أنهم تعرضوا للخيانة من جانب من كان هؤلاء المتجرون يتولون رعايتهم من المسؤولين الفاسدين، وقاموا بقطع العلاقات. وبالإضافة إلى ذلك، من الممكن أن تكون الخسائر المتعددة الأطنان من الكوكايين في غرب أفريقيا قد دفعت بعض المتجرين من أمريكا الجنوبية إلى العودة إلى استخدام الدروب الأكثر تقليدية أو تغيير أساليبهم للوصول إلى غرب أفريقيا.

٣٨- ومن ثم، قد يعزى الانخفاض إلى مزيج من تدابير التصدي المتعمدة والتغيرات الجغرافية-السياسية الأوسع نطاقاً. فقد أدت زيادة اليقظة والوعي في بلدان المقصد الأوروبية إلى زيادة خطورة نقل السعاة للمخدرات عبر الجو. ويبدو أن عمليات الاعتراض كان لها دور، ربما كان أشد جوانبه زرع الشك بين ميسري التهريب في غرب أفريقيا وشركائهم في أمريكا الجنوبية. وربما تكون التوترات بشأن الثروات المكونة من الاتجار بالمخدرات قد ساعدت على تعجيل التغيرات في الأنظمة الحاكمة، وهو ما زاد من صعوبة الاتجار. بيد أنه سيكون من الخطأ اعتبار الانخفاض نتيجة لتدخلات منع الجريمة فحسب.

٣- الاتجار بالكافيار

٣٩- يصنع الكافيار من البيض غير المخضب الأسماك من فصيلة الحفش (*Acipenseridae*) (سمك الحفش وسمك المجداف). والمصدر التقليدي لأفضل أنواع الكافيار في العالم هو بحر قزوين، وهي منطقة كان يسيطر عليها خلال معظم القرن العشرين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. وأثناء تلك الحقبة، كان استخراج الكافيار خاضعاً لمراقبة محكمة، بيد أن الاضطرابات التي صاحبت انهيار الاتحاد السوفياتي في نهاية ثمانينات القرن الماضي استهلت حقبة من الإفراط في

(١٦) تفيد بيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات بأنه تم ضبط نحو ١,٥ طن متري من الكوكايين بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٤ في ١٥ بلداً في غرب أفريقيا. وبين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٤، ضبط أكثر من ٢٤ طناً مترياً.

(١٧) استناداً إلى شهادات الشهود في المحاكمات الجنائية لعدد من كبار المتجرين، فإن الناقلين في غرب أفريقيا كانوا بوجه عام يتقاضون نظير المساعدة التي يقدمونها نسبة محددة عن كل طن، نقدياً أو عينيّاً. على سبيل المثال، انظر لائحة الاتهام الصادرة عام ٢٠١٣ في قضية الولايات المتحدة ضد خوسيه أمريكو بوبو نا تشوتو وآخرين، مكتب المدعي العام للولايات المتحدة بالدائرة الجنوبية في ولاية نيويورك.

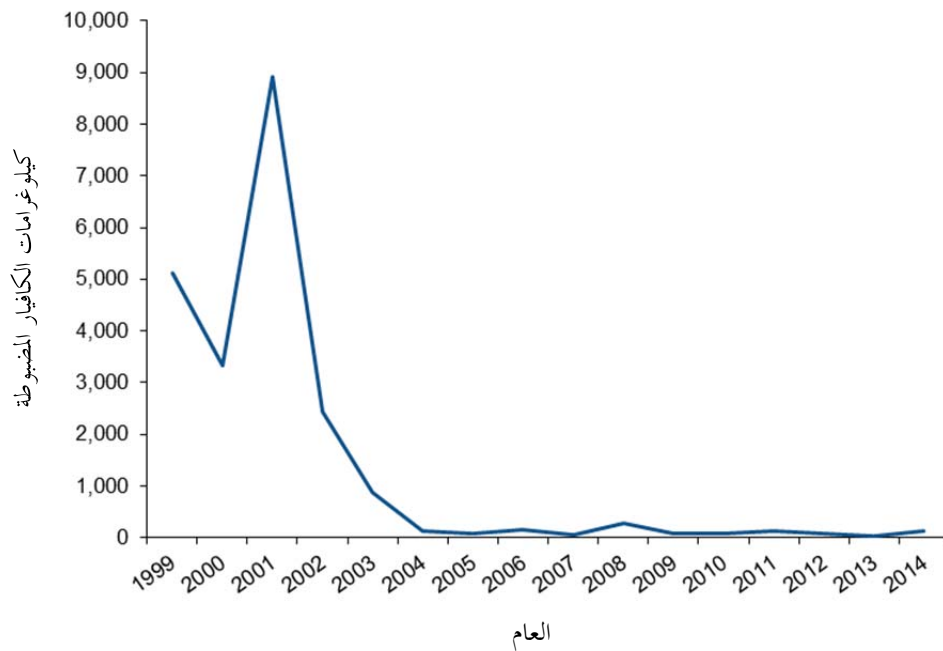
(١٨) انظر: UNODC, "Cocaine Trafficking in West Africa: the threat to stability and development (with special reference to Guinea-Bissau)" (Vienna, 2007).

الاستخراج والتهريب. وفي إطار السعي إلى حماية سمك الحفش البري، وضعت جميع أنواع الأسماك من فصيلة الحفش تحت حماية اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض.^(١٩)

٤٠ - وتزامنت تلك الفوضى عند المصدر مع زيادة في استهلاك السلع الكمالية خلال تسعينات القرن الماضي، وهرّبت كميات ضخمة من الكافيار من منطقة بحر قزوين إلى الغرب، بالتزامن مع حدوث ضبطيات كبيرة. واتهم كبار مستوردي الكافيار بأنهم يستوردون بضاعة مستخرجة بطريقة غير قانونية، وعصفت الفضائح بهذه الصناعة.^(٢٠) ثم في عام ٢٠٠٤ تقريباً، بدأ أن تدفق الكافيار المهرب قد توقف. ووفقاً لبيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن المضبوطات من الأحياء البرية، انخفضت الضبطيات في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال من نحو ٩ أطنان في عام ٢٠٠١ إلى ١٣٤ كيلوغراماً في عام ٢٠٠٤، وظلت الضبطيات في مستويات منخفضة منذ ذلك الحين (انظر الشكل الخامس عشر).

الشكل الخامس عشر

عدد كيلوغرامات الكافيار المضبوطة في الولايات المتحدة، ١٩٩٩-٢٠١٤



المصدر: قاعدة البيانات العالمية للمضبوطات من الأحياء البرية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

(١٩) World Wildlife Crime Report: Trafficking in Protected Species (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.16.XI.9 الصفحات ٨٣-٩٤).

(٢٠) انظر، على سبيل المثال: "Caviar convictions (since 1/1/2000)"، United States, Department of Justice، متاح على الرابط: www.justice.gov/sites/default/files/enrd/legacy/2013/08/30/CaviarConvictionsSince_2001_new.pdf.

٤١ - فكيف يمكن تفسير هذا الاتجاه؟ بعد بضع محاكمات بارزة لعدد من كبار المستوردين في أوائل هذا القرن،^(٢١) يبدو أن عدد من يقومون بتعبئة الكافيار المتحصل عليه من مصادر غير مشروعة أو بيعه من كبار المنتجين قليل. كما أثبتت معايير التعبئة المحددة بموجب اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض فعاليتها. وقد أشارت اختبارات التحليل الجنائي لعينات الكافيار في الولايات المتحدة إلى انخفاض نسبة كميات الكافيار التي تحمل علامات مضللة من ١٩ في المائة في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦ (قبل إدراجه في الاتفاقية) إلى ١٠ في المائة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ (بعد وضع ضوابط دولية بشأنه). وفي الفترة الأخيرة، كانت جميع كميات الكافيار التي تحمل علامات احتيالية قد تم التحصّل عليها عبر شبكة الإنترنت - ولم يعثر على أي كميات تحمل علامات مضللة بين العينات المأخوذة من منافذ البيع بالتجزئة.^(٢٢) ويحقق مستوى الامتثال بشأن الكافيار نتائج إيجابية للغاية لمقارنة بالامتثال بشأن منتجات الأغذية البحرية الأخرى.

٤٢ - وإلى جانب تلك التدابير، يبدو أنه كانت هناك ثلاثة أسباب رئيسية أدت إلى انخفاض الاتجار غير المشروع على الصعيد الدولي:

- (أ) أن سمك الحفش البري أصبح نادراً للغاية في بحر قزوين؛
- (ب) أن الكافيار المستخرج من سمك الحفش المذكور الذي يمكن العثور عليه يوزّع محلياً؛
- (ج) أن نمو إنتاج سمك الحفش المستزرعة قد حل محل السوق الدولية غير المشروعة.

٤٣ - ويرى بعض العلماء أن التقديرات الرسمية لأعداد أسماك الحفش البري المتبقية تعد مفرطة في التفاؤل، ومع ذلك فلا تزال تلك التقديرات تشير إلى انخفاض هائل في حجم هذه الكميات.^(٢٣) وخلال السنوات التي فرض فيها نظام الحصص على صادرات الكافيار، لم يتمكن الموردون حتى من الوفاء بتلك الحصص (انظر الشكل السادس عشر). وفي حين لا يزال الكافيار الذي يُباع في السوق السوداء متاحاً في الأسواق الإقليمية، فإن الأرقام تشير إلى أن الكميات الموجودة ربما تكون قد تقلصت إلى درجة صار معها من الصعب على ممارسي الصيد غير المشروع العثور على سمك الحفش.

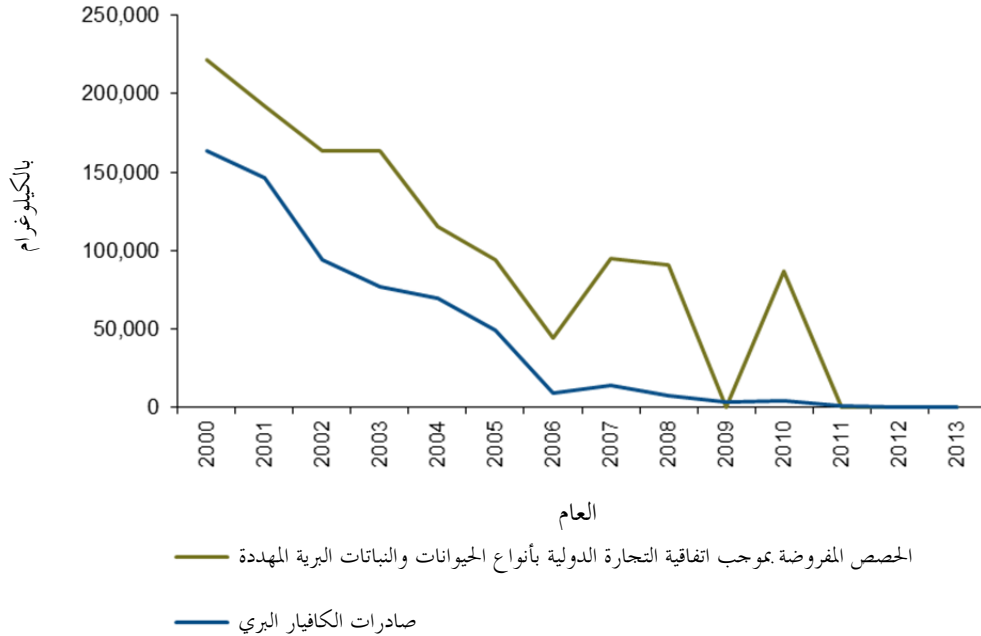
(٢١) المرجع نفسه.

(٢٢) Phaedra Doukakis and others, "Testing the effectiveness of an international conservation agreement: marketplace forensics and CITES caviar trade regulation", PLoS ONE, vol. 7, No. 7 (July 2012).

(٢٣) R. P. Khodorevskaya, G. I. Ruban and D. S. Pavlov, *Behaviour, Migrations, Distribution, and Stocks of Sturgeons in the Volga-Caspian Basin* (Neu Wulmstorf, Germany, World Sturgeon Conservation Society, 2009).

الشكل السادس عشر

حصص التصدير من كافيار بحر قزوين المفروضة بموجب اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، وصادرات الكافيار البري (بالكيلوغرام)، ٢٠١٣-٢٠٠٠



المصدر: قاعدة بيانات اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض.

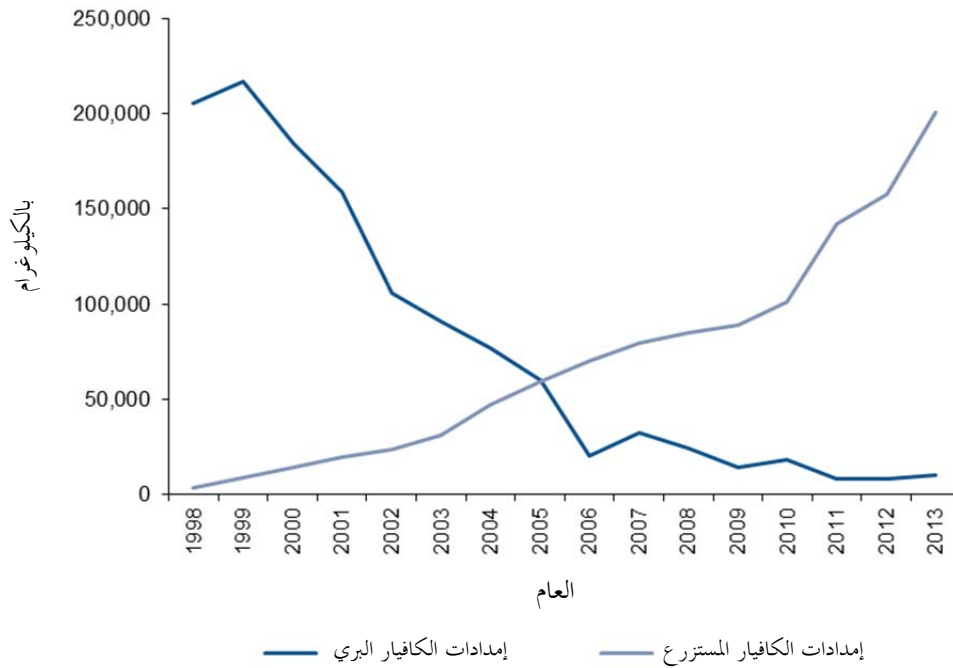
٤٤- وبالإضافة إلى ذلك، فمنذ عام ٢٠٠٥ يلبي معظم الطلب على الكافيار من الكافيار المستزرع بصفة قانونية. فالنقص المتزايد في سمك الحفش لم يخف على ممارسي الزراعة المائية، ومنذ أواخر تسعينات القرن الماضي بدأت عدة مشاريع رامية إلى زيادة كميات سمك الحفش المستزرعة في الاحتجاز تؤتي ثمارها. والواقع أن هذه الإمدادات المشروعة أبطلت فعلياً الحاجة إلى أسماك الحفش الموردة بصفة غير قانونية (انظر الشكل السابع عشر).

٤- تهريب المهاجرين من غرب أفريقيا وشمالها إلى جزر الكناري، إسبانيا

٤٥- في عام ٢٠٠٦، أصبح الطريق البحري الذي يربط السنغال وموريتانيا والمغرب بجزر الكناري، إسبانيا، البوابة الرئيسية التي يدخل منها المهاجرون غير الشرعيين واللاجئون إلى أوروبا. وخلال ذلك العام، وصل ما يقرب من ٣٢ ٠٠٠ شخص ولقي ما يقرب من ٦ ٠٠٠ شخص آخرين حتفهم أو فقدوا في الرحلات البحرية عبر هذا الطريق. وجاء قرابة نصف الوافدين من السنغال؛ وشملت بلدان المنشأ الأخرى غامبيا وغينيا-بيساو وكوت ديفوار والمغرب وموريتانيا.

ونظراً لتعذر عبور البحر دون مساعدة المهرين، اقترنت هذه الزيادة في عدد الوافدين بزيادة هائلة في عمليات تهريب المهاجرين.^(٢٤)

الشكل السابع عشر
صادرات الكافيار المستخرج من سمك الحفش البري ومن سمك الحفش المستزرع
(بالكيلوغرام)، ١٩٩٨-٢٠١٣



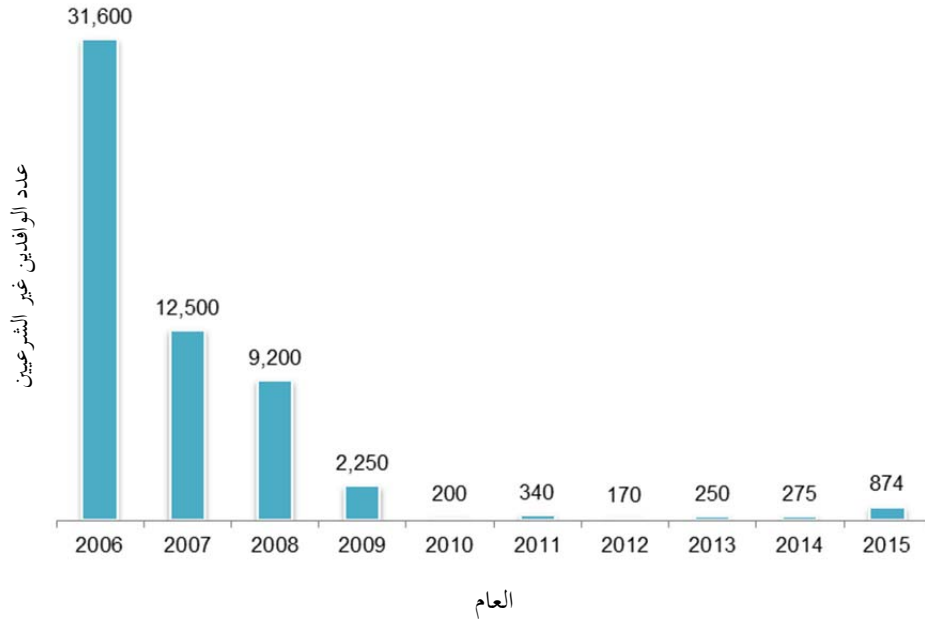
المصدر: التقرير العالمي عن جرائم الحياة البرية: الاتجار بالأنواع المحمية.

٤٦ - وفي العام التالي، انخفض عدد الوافدين غير الشرعيين إلى جزر الكناري بنسبة ٦٠ في المائة. وفي حين أن العوامل الطاردة والجاذبة المؤثرة على تدفقات الهجرة، بما في ذلك الفقر وعدم الاستقرار السياسي ومستوى المعيشة في أوروبا، لم تتغير بدرجة كبيرة منذ عام ٢٠٠٦، فإن أعداد الوافدين غير الشرعيين استمرت في الانخفاض حتى عام ٢٠١٢، ولا تزال عند مستويات منخفضة منذ ذلك الحين (انظر الشكل الثامن عشر).

(٢٤) UNODC, "Organized crime and irregular migration from Africa to Europe" (Vienna, July 2006), p. 10; Walter Kemp, "Learning from the Canaries: Lessons from the 'Cayucos Crisis'", Desperate Migration Series, No. 1 (New York, International Peace Institute, May 2016).

الشكل الثامن عشر

أعداد الوافدين غير الشرعيين عن طريق البحر في جزر الكناري، ٢٠١٥-٢٠٠٦



المصدر: الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العملي على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تحليل المخاطر لعام ٢٠١٦ (وارسو، ٢٠١٦).

٤٧- ولا شك في أن تراجع الهجرة غير القانونية وتهريب المهاجرين إلى جزر الكناري نتج عن مزيج من تدابير إنفاذ القانون ومنع الجريمة التي وضعتها إسبانيا. فقد دعمت إسبانيا قدراتها في مجال إدارة الحدود عن طريق تعزيز خفر السواحل والحرس المدني، وتطبيق نظام متكامل لليقظة الخارجية (SIVE) بهدف اكتشاف السفن غير المصرح لها المتجهة إلى جزر الكناري واعتراضها.^(٢٥) وطلبت حكومة إسبانيا أيضاً المساعدة من سائر بلدان الاتحاد الأوروبي. وقدمت بلدان الاتحاد الأوروبي الدعم من خلال العمليات التي نفذتها الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العملي على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والتي حملت الأسماء "هيرا ١" و"هيرا ٢" و"هيرا ٣"، وتألفت من نشر الخبراء وتوفير المعدات التقنية من أجل حراسة المنطقة البحرية الفاصلة بين ساحل غرب أفريقيا وجزر الكناري.^(٢٦) وشملت تدابير منع الجريمة الأخرى التي اعتمدتها إسبانيا إبرام اتفاقيتين ثنائيين مع السنغال وموريتانيا وتنظيم حملات إعلامية تستهدف المجتمعات المحلية في البلدان الأصلية عن مخاطر الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين.^(٢٧)

Kemp, "Learning from the Canaries"; Jørgen Carling, "The Merits and Limitations of Spain's High-Tech Border Control", 7 June 2007.

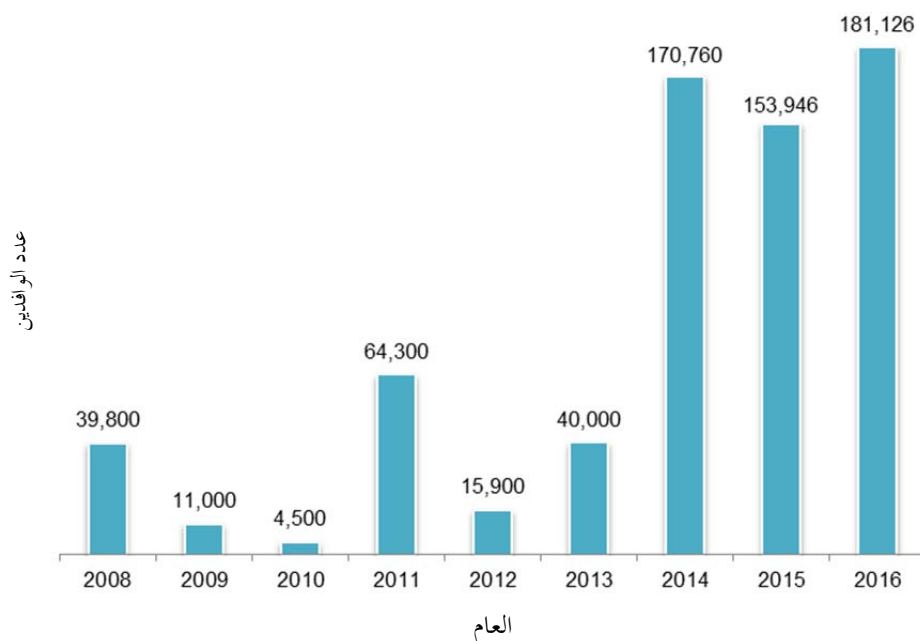
Frontex, *Frontex Annual Report 2006* (Warsaw, 2006), p. 12.

Kemp, "Learning from the Canaries"; Sergio Carrera, "The EU border management strategy: Frontex and the challenges of irregular migration in the Canary Islands", CEPS Working Document No. 261 (Brussels, Centre for European Policy Studies, March 2007), pp. 20-24.

٤٨- ويبدو أنّ تهريب المهاجرين إلى جزر الكناري قد توقف. ومع ذلك، فعند النظر إلى تلك المسألة في السياق الأوسع للهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين من غرب أفريقيا وشمالها إلى أوروبا، وأيضاً من منظور طويل الأجل، قد تبدو فعالية تدابير منع الجريمة المتخذة أكثر قابلية للجدل. فبعد أن فقد درب جزر الكناري أهميته، ظهرت دروب جديدة من غرب أفريقيا وشمالها أو اكتسبت رواجاً. فكما تظهر البيانات المتاحة بشأن حالات الدخول غير الشرعي إلى الاتحاد الأوروبي عبر درب وسط البحر الأبيض المتوسط بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٦ (انظر الشكل التاسع عشر)، اقترن الانخفاض الحاد في عدد الوافدين غير الشرعيين إلى جزر الكناري بارتفاع في عدد المهاجرين واللاجئين القادمين إلى إيطاليا ومالطة، وأتى عدد متزايد منهم من نفس بلدان المنشأ التي كانت فيما سبق مصدراً للمهاجرين غير الشرعيين إلى جزر الكناري.^(٢٨)

الشكل التاسع عشر

عدد الوافدين غير الشرعيين عن طريق البحر إلى الاتحاد الأوروبي عبر درب وسط البحر الأبيض المتوسط، ٢٠٠٨-٢٠١٦



المصدر: الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العملي على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد

الأوروبي تحليل المخاطر لعام ٢٠١٧.

٤٩- ويبدو أنّ حالة تهريب المهاجرين إلى جزر الكناري تدل على أنه، في الأجل الطويل، قد تؤدي الجهود التي تركز في المقام الأول على مراقبة الحدود إلى تحويل دروب التهريب، وليس إلى القضاء على الجريمة. وتتطلب استراتيجيات المنع الفعالة تعاوناً دولياً قوياً واتباع نهج متكامل تنفذ

فيه تدابير مراقبة الحدود جنباً إلى جنب مع الإصلاحات التشريعية والسياساتية وتقديم المساعدة التقنية وتنفيذ المشاريع الإنمائية التي تهدف إلى التصدي للأسباب الجذرية للهجرة.

هـ- ما الذي تكشف عنه اتجاهات الجريمة بشأن منع الجريمة على الصعيد الدولي؟

٥٠- كما تبين الأمثلة الواردة أعلاه، فإنّ هناك العديد من الأسباب وراء حل مشاكل الجريمة الوطنية والدولية. وفي بعض الأحيان، تبيّن مشاكل الجريمة نفسها الظروف اللازمة لحلها، كما هو الحال في الاتجار بالكوكايين في غرب أفريقيا، حيث أدت آثار الفساد المدمرة إلى سقوط المسؤولين الفاسدين أنفسهم. وتحل بعض مشاكل الجريمة بظهور بديل قانوني للممنوعات، كما في حالة سمك الحفش المستزرع. ولا تسفر بعض الحلول الوطنية سوى عن نقل المشكلة إلى بلدان أخرى، كما يلاحظ في حالة إغلاق درب جزر الكناري كطريق لتهرب المهاجرين.

٥١- وفي بعض الأحيان، تحل مشاكل الجريمة من خلال اتخاذ تدابير محددة الأهداف لمنع الجريمة. فقد كان لتحسين الأهداف دور كبير في منع القرصنة الصومالية. ويتعلق مثل هذه التدابير بزيادة صعوبة تنفيذ الجريمة، على الرغم من أنّها لا تحل المسائل الاجتماعية التي أنتجت مشكلة الجريمة في المقام الأول. وتبين هذه الأمثلة أنّ بإمكان تدابير التدخل المتسمة بالذكاء أن تسفر عن نتائج دائمة لا تتوقف على القوى الجغرافية السياسية وقوى السوق الواسعة النطاق.

ثالثاً- تحسين نوعية الإحصاءات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية وزيادة توافرها من أجل وضع السياسات

٥٢- يتضمن القسم التالي أحدث المعلومات المتاحة عن تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٤/٢٠١٥ بشأن تحسين نوعية الإحصاءات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية وزيادة توافرها من أجل وضع السياسات.

٥٣- وتمثل الأنشطة المضطلع بها في هذا المجال على مدى العامين الماضيين جزءاً من خطة أوسع نطاقاً تهدف إلى تحسين إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية، ترد في تقرير المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك والمكتب بشأن إعداد خريطة طريق من أجل تحسين نوعية وتوافر الإحصاءات المتعلقة بالجريمة على المستويين الوطني والدولي (E/CN.3/2013/11)، وهو التقرير الذي أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي به علماً في قراره ٣٧/٢٠١٣.

٥٤- وقد أوجزت خريطة الطريق التحديات الرئيسية أمام تحسين نوعية الإحصاءات عن الجريمة والعدالة الجنائية وتوافرها، وحددت عدداً من الأنشطة للتصدي لتلك التحديات. وتندرج هذه الأنشطة ضمن ثلاثة مجالات عريضة هي: وضع معايير ومنهجية جديدة من أجل تحسين إحصاءات الجريمة، وتحسين القدرة على إنتاج بيانات الجريمة ونشرها، وتحسين عمليات جمع البيانات وتحليلها على الصعيد الدولي.

٥٥- ومن التحديات الرئيسية التي حددتها خريطة الطريق عدم وجود مجموعة مشتركة من التعاريف والمفاهيم لوصف الجرائم الجنائية. ومن ثم، أعطيت الأولوية لوضع معيار موحد لإحصاءات الجريمة، وأنجز معلم أساسي في هذا الصدد عندما أقرت اللجنة الإحصائية في عام ٢٠١٥ التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية.^(٢٩) وعقب ذلك الإقرار، اضطلع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بصفته المشرف على التصنيف، بعدد من الأنشطة الرامية إلى دعم الدول الأعضاء في تنفيذ المعيار. وبغية تيسير اعتماد الدول الأعضاء للمعيار، ترجم التصنيف أولاً إلى لغات الأمم المتحدة الرسمية الست.

٥٦- وفي إطار خطة تطبيق المعيار، أنشئ فريق استشاري تقني لتقديم المشورة الفنية بشأن المعيار ودعم تعهده. وحتى الآن رشحت الدول الأعضاء نحو ٦٠ خبيراً فنياً من الملمين بإنتاج الإحصاءات الوطنية عن الجريمة والعدالة الجنائية كأعضاء في الفريق، إلى جانب أعضاء مراقبين من المنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية. وحضر الاجتماع الأول للفريق في أيار/مايو ٢٠١٦ أكثر من ٦٠ مشاركاً من ٤٠ بلداً في جميع أنحاء العالم. وناقش الاجتماع التحديات التي تواجه تطبيق المعيار على الصعيد الوطني، وحدد عدداً من الأدوات الحيوية اللازمة لدعم تنفيذه.

٥٧- وبناء على طلب الفريق الاستشاري التقني، وبالتعاون مع عدد من الدول، بدأ العمل على إعداد المجلد الأول من دليل تنفيذ المعيار. ويتوقع أن يوضع هذا المجلد في صيغته النهائية بحلول نهاية عام ٢٠١٧. وبالتوازي مع العمل المتعلق بالمنهجية، تم بناء على الطلب تقديم مساعدة تقنية وتنظيم حلقات عمل تدريبية، وتقديم عروض إيضاحية في المؤتمرات الدولية والوطنية، وتقديم مشورة مخصصة بشأن تصنيف الجريمة. وعلاوة على ذلك، وبهدف تبادل المعلومات والخبرات، أنشأ المكتب منتدى إلكتروني على شبكة الإنترنت لأعضاء الفريق الاستشاري التقني والخبراء الآخرين في الدول الأعضاء. ويوجد حالياً في هذا المنتدى الموجه مشاركون نشطون من ١٩ دولة عضواً، وعدد الإسهامات وطلبات العضوية آخذ في الازدياد.

٥٨- وثمة مجال آخر يحتاج إلى مزيد من العمل المتعلق بالمنهجية وهو رصد أهداف التنمية المستدامة من خلال إطار المؤشرات ذي الصلة. فبعد أن اعتمدت الجمعية العامة أهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أشرفت اللجنة الإحصائية على صياغة إطار للمؤشرات من أجل رصد ١٧ هدفاً و١٦٩ غاية، وقدمته في آذار/مارس ٢٠١٦.^(٣٠) وشارك المكتب بنشاط في وضع المقاييس، ولا سيما في مجالات الجريمة والعنف، والوصول إلى العدالة، وسيادة القانون، والاتجار، والفساد. وبالنظر إلى أن المكتب هو المصدر الرئيسي لبيانات الجريمة والمخدرات والعدالة الجنائية على الصعيد الدولي، فقد أشير إلى المكتب بوصفه الوكالة الراعية المسؤولة عن رصد عدد من المؤشرات المتعلقة بالأهداف ٣ و٥ و٨ و١١ و١٥ و١٦. وفي عام ٢٠١٦ قدم المكتب، استناداً إلى مجموعات بياناته العالمية، المجموعات الأولى من البيانات والبيانات الفوقية بشأن

(٢٩) E/2015/24-E/CN.3/2015/40

(٣٠) E/CN.3/2016/2/Rev.1

مؤشرات مختارة لأغراض الرصد على الصعيد العالمي (القتل العمد، والاتجار بالأشخاص، والاحتجزين رهن المحاكمة).

٥٩- وفيما يتعلق بالمؤشرات الأخرى التي لا تتوفر لها بعد منهجية دولية معتمدة (مثل الفساد، والاتجار بالأسلحة النارية، والتدفقات المالية غير المشروعة، وجرائم الأحياء البرية)، ثمة حاجة إلى مواصلة العمل من أجل تحسين جمع البيانات ووضع المؤشرات. وبغية تمكين البلدان من إنتاج بيانات مفيدة وموثوقة في تلك المجالات، استهل المكتب عدداً من الأنشطة. ففي عام ٢٠١٦، بدأ إعداد دراسة عن استخدام الدراسات الاستقصائية الوطنية بشأن ضحايا الجريمة في مؤشرات لمعدلات انتشار العنف البدني والجنسي والنفسي، فضلاً عن مؤشرات بشأن الوصول إلى العدالة، واستهل العمل بعملية مسح عالمية للدراسات الاستقصائية الوطنية بشأن ضحايا الجريمة. وسيختتم هذا العمل بإصدار مبادئ توجيهية بشأن إنتاج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة استناداً إلى الدراسات الاستقصائية عن ضحايا الجريمة.

٦٠- وفيما يتعلق بمؤشرات الفساد، شرع المكتب بالتعاون مع مركز الامتياز المعني بالمعلومات الإحصائية عن الحوكمة وضحايا الجريمة والأمن العام والعدالة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع دليل بشأن إجراء الدراسات الاستقصائية عن الفساد، التي تمثل أداة ضرورية لإنتاج البيانات القائمة على التجارب لاستخدامها في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بشأن الفساد. وتشرف على هذا العمل فرقة عمل استشارية تتألف من أكثر من ٢٠ خبيراً وطنياً من بلدان ومؤسسات من جميع أنحاء العالم.

٦١- وفيما يتعلق بالمؤشرات المستمدة من الدراسات الاستقصائية بشأن ضحايا الجريمة، اضطلع المكتب، بالتعاون مع مركز الامتياز المعني بالمعلومات الإحصائية عن الحوكمة وضحايا الجريمة والأمن العام والعدالة (مركز الامتياز)، بدور قيادي في وضع معايير منهجية مشتركة للدراسات الاستقصائية بشأن ضحايا الجريمة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من خلال مشاورات مكثفة مع المسؤولين الحكوميين والمكاتب الإحصائية والخبراء من ثمانية بلدان في المنطقة. وبالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عقدت ثلاثة اجتماعات تقنية خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ بهدف وضع الصيغة النهائية لأداة استقصاء مواءمة. وهذه الأداة متاحة الآن بأربع لغات، هي: الإسبانية والإنكليزية والبرتغالية والفرنسية. وفي عام ٢٠١٦، أجرت بنما أول دراسة استقصائية وطنية لها بشأن ضحايا الجريمة، بدعم تقني من مركز الامتياز، ونظمت دورات تدريبية في الموقع على الدراسات الاستقصائية بشأن ضحايا الجريمة لأكثر من ١٠٠ من الموظفين العموميين في خمسة بلدان أخرى في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، عقد مركز الامتياز دورتين تدريبيتين على شبكة الإنترنت حول الدراسات الاستقصائية بشأن ضحايا الجريمة، وصلت إلى ما يزيد على ١٤٠ موظفاً عمومياً في ١٥ بلداً في المنطقة. وفي عام ٢٠١٦، نسق المكتب أيضاً تنفيذ دراسة استقصائية واسعة النطاق للأسر المعيشية بشأن الفساد في نيجيريا، وسوف ينشر تقريراً في هذا الصدد في عام ٢٠١٧.

٦٢- وكما جرى في السنوات السابقة، اضطلع المكتب خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ بعدد من الأنشطة الرامية إلى تحسين قدرات البلدان على جمع الإحصاءات الإدارية الدقيقة والقابلة للمقارنة بشأن الجريمة والعدالة الجنائية وتحليلها والإبلاغ عنها ونشرها، بما في ذلك عن طريق

تنظيم حلقات العمل والدورات التدريبية والمؤتمرات وتقديم المساعدة التقنية المخصصة في عدة بلدان في أمريكا اللاتينية وغرب أفريقيا وشمالها وغرب آسيا. وفي عام ٢٠١٥، تشارك المكتب، بالتعاون مع مركز الامتياز، مع مشروع إنفوسيجورا (InfoSegura) التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل تحسين إحصاءات الجريمة في الجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا وهندوراس. وفي عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، نظم المكتب، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والمعهد الكوري لعلم الإجرام، ومعهد تايلند لشؤون للعدالة، حلقتي عمل إقليميتين بشأن إحصاءات الجريمة ورصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لصالح البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٦٣- وواصل المكتب جمع البيانات عن جرائم مختارة وعن كيفية تسيير نظم العدالة من خلال دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمل نظم العدالة الجنائية، ونشر سلاسل بيانات محدثة على موقعه الشبكي. وبغية دعم جهود جمع البيانات العالمية وتيسير التنسيق بين الردود الوطنية على الدراسة الاستقصائية، أنشأ المكتب شبكة تضم أكثر من ١٣٠ جهة وصل وطنية عيبتها الدول الأعضاء. وفي أيار/مايو ٢٠١٦، نظم المكتب أول اجتماع عالمي لجهات الوصل المعنية بالدراسة الاستقصائية. وعقد الاجتماع في فيينا وحضره ممثلون عن ٤٣ بلداً و ١١ منظمة دولية. وأتاح الاجتماع الفرصة للتشاور مع الدول الأعضاء حول التنقيح المرتقب لعملية جمع البيانات لأغراض الدراسة الاستقصائية - لجعلها متوافقة مع التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية - ودعم تلبية الاحتياجات الجديدة من البيانات اللازمة لرصد أهداف التنمية المستدامة.

٦٤- ويجمع المكتب أيضاً البيانات ذات الصلة بعدد من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وتشتمل عملية جمع البيانات العالمية بشأن أنماط الاتجار بالأشخاص وتدفقاته، والتي يجريها سنوياً مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتكليف من الجمعية العامة، على بيانات من نحو ١٣٦ بلداً في الوقت الراهن. ونشرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ الطبعة الثالثة من التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص، الذي أعد عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٩٣/٦٤، ويشمل فصلاً مواضيعياً عن الصلات بين الاتجار بالأشخاص والهجرة والتراعات. وتشمل البيانات المجمعّة بشأن الاتجار غير المشروع بالأصناف المحمية من النباتات والحيوانات بيانات من ١٢٠ بلداً من جميع أنحاء العالم، وتشكل أساس التقرير العالمي عن جرائم الحياة البرية: الاتجار بالأصناف المحمية الذي أعد عملاً بقرار الجمعية العامة ٣١٤/٦٩ ونشر في أيار/مايو ٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٥، وفي إطار أنشطة المكتب الرامية إلى رصد تنفيذ بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، جمع المكتب بيانات عن ضبطيات الأسلحة النارية. وشكلت هذه البيانات، المتعلقة بالاتجار بالأسلحة النارية من ٤٥ بلداً، أساس أول دراسة يضطلع بها المكتب بشأن الأسلحة النارية (UNODC Study on Firearms).